التحولات الاقتصادية والاجتماعية
في ظل مخاطر المشاريع الإقليمية

إعداد

الدكتور محمد محمود الإمام

دراسة مقدمة إلى

نحو تجديد المشروع الاشتراكي

التي نظمتها

مجلة الطريق

بيروت – لبنان

بيروت، 16–18 مايو/أيار 1997

مجلة الطريق
نحو تجديد المشروع الاشتراكي
محمد محمود الإمام
1997/5/18-16

التحولات الاقتصادية والاجتماعية في ظل مخاطر المشاريع الإقليمية

مقدمة

أصبح من الأمور المسلم بها أن العالم ينتقل في عصرنا الحالي من مرحلة تاريخية إلى مرحلة أخرى، وأن هذه المرحلة تأتي بأمور غير مسبوقة، وبالتالي لم تكن تواجه التجارب الاشتراكية الأولى بهذا القدر من العنف والوضوح. ويرى البعض في هذا تحديات من نوع جديد، تستوجب من المجتمعات المختلفة أن تتدبر كيفية مواجهة ما يسمى الكوكبة أو العولمة (globalism - mondialism)، التي يقفز البعض إلى الاستنتاج بأنها نوع من القدر المحتوم، لا يصيب من يعانده سوى البوار. ومن ثم تتصاعد الدعوة للتكوكب أو التعولم (globalization - mondialisation)، كتحرك مفروض لا يجب أن نضيع الوقت في البحث عن بديل له. وتنشط أدوات العصر الجديد للتبشير بأساليبه. فبعد أن فرغ البنك الدولي من إرساء معالم التكيف الهيكلي structural adjustment في الدول التي وقعت فريسة تدهور أوضاع الدول الرأسمالية، وبخاصة خلال ربع القرن الأخير، أصدر تقريره لعام 1996 حول الانتقال "من الخطة إلى السوق"، وهو يقدح زناد الفكر لكي يصدر تقريره للعام الحالي، 1997، بعنوان "الدولة في عالم متغير" (The State in a Changing World).

وهكذا فإن ما أصاب العالم من تغيرات يترك المجتمعات المختلفة أمام خيارات ثلاثة:

- ♦ الانصياع السلبي لهذه التغيرات، وهو ما يوقع المجتمع فريسة ضغوط خارجية شديدة.
- ♦ التكيف الإيجابي، تسليما بما تقرره القوى الرأسمالية العالمية، وتروج له بنماذج "النمور".
- ♦ رفض التسليم بحتمية التحولات الجارية كقدر محتوم على البشرية، ومحاولة التعامل مع التحديات التي ترتبت على تراجع بعض النماذج البديلة للتنمية، وهو اختيار يدعو إلى تصاحب جهدين فكري وعملي في آن واحد.

بالمقابل يثار ادعاء أنه في عالمنا الحديث لا مكان إلا للكيانات الكبيرة، وهي عبارة تردد بصورة تكاد تفقدها أي مضمون حقيقي. وإذ انتهي عصر الضم بالقسر أو التوحد في كيان قادر على التعامل مع معطيات عصر التصنيع، فإن الطريق إلى هذا في عصرنا هذا هو إقامة تكتلات إقليمية ذات حجم قادر على توفير شروط التعامل المتكافئ مع باقي العالم. وتثير هذه الدعوة أمرين: الأول ما هي حقيقة العلاقة بين الإقليمي والعالمي، وما هي تطوراتها خلال نصف القرن الأخير ؟ والثاني ما هي مواصفات التجمع الإقليمي الذي يمكّن مجموعة من الدول النامية من تحقيق تطلعاتها التنموية بالكفاءة الواجبة، أخذا في الاعتبار البيئة الدولية المتطورة ؟ ومن ثم يصبح في مقدورنا تحليل المشروعات الإقليمية المطروحة على الساحة العربية، سواء من داخل الإطار العربي أو من أطراف خارجية تحدد أبعادا للإقليم تتفق مع منظورها الخاص، أخذا في الاعتبار الإطار العالمي المستجد.

تطور المفهوم التقليدي للتكامل الإقليمي

التوجه نحو العالمية

تعتبر عمليات إقامة تجمعات إقليمية نوعا من محاولة الخروج عن القواعد التي تحكم التعامل على الصعيد الدولي. وإذا كان العالم قد شهد في خلال موجة الاستعمار المباشر التي واكبت المراحل الأولى لطغيان الرأسمالية الصناعية عمليات ضم قسرية لدول مستضعفة إلى دول أرادت تثبيت موقعها في المركز بنهب ثرواتها وإحالتها إلى أسواق تتسع أمامها، وتغلقها أمام باقي دول المركز، فقد أدت التطورات التي صحبت المرحلة الثانية من الرأسمالية الصناعية إلى إعادة تنظيم العلاقات بين دول المركز والأطراف نتيجة حرص الأولى على أن تتجاوز خلافاتها المدمرة، والتي أدت إلى حربين أوروبيتين تحولتا بفعل الهيمنة الأوروبية إلى حروب عالمية، ساخنة وباردة. وظهر نوعان من الدعاوى لهذا الغرض:

- الأول هو إحلال التعاون محل التناحر، وذلك عن طريق تنظيم مؤسسات خاصة لها دور معترف به في ترتيب شؤون الحياة، تتحول توصياتها إلى قرارات تتولى حكومات الدول الأعضاء تنفيذها دون شعور بانتقاص من السيادة، بل إدراكا منها أن هذا يعزز السيادة من حيث زيادة القدرة على تحقيق أهداف مجتمعها الذاتي بأفضل مما يتيسر لها منفردة. وفي هذا الإطار نشأت مدارس تدعو إلى التدرج من المجالات الأقل مساسا بالسيادة تمهيدا لتقبل توثيق العلاقات فيما هو أعمق.
- المناداة بتحرير التجارة على المستوى العالمي، خاصة بعد أن راج منذ ستين عاما ادعاء الاقتصادي البريطاني روبرتسون[1] أن "**التجارة محرك النمو**" trade is the engine of growth، وهي مقولة لا تفتأ تردد حتى يومنا هذا، وتبنى عليها مطالبات بما يسمى الحرية الاقتصادية.

وفي ضوء هذه التطلعات العالمية وتوجسا من امتداد ثورة 1917 الاشتراكية، ومما طرحته كمنهج بديل لتنظيم العلاقات الدولية، أنشأت معاهدة فرساي عقب الحرب العالمية الأولى عصبة الأمم كتنظيم عالمي، كما طرح الرئيس الأمريكي ويلسون مبدأ حق تقرير المصير، ليس حرصا على حق، بل سعيا لإعلاء النعرات القطرية. كما جرى تقسيم تركة الإمبراطورية العثمانية سعيا إلى غرس القطرية في المنطقة العربية، وإعطاء اليهود وعدا بإنشاء وطن قومي لهم على أرض عربية وعلى حساب شعوب عربية، بدءا بالفلسطينيين. على الجانب الآخر، أقيمت في 1919 منظمة العمل الدولية ILO بهدف العمل على إشاعة العدالة الاجتماعية، وهو مفهوم ظل مقصورا حتى ذلك الوقت على المفكرين، بما في ذلك بعض الاقتصاديين الكلاسيك، أمثال جون ستيوارت ميل[2]. ومن جهة أخرى فإن التجربة الألمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر أشارت إلى أن الاتحاد الجمركي Zollverein الذي بدأ في سنة 1818 ثم امتد ليشمل في سنة 1834 جميع الولايات الألمانية، أدى إلى تمكين الإمبراطور ويليم البروسي من توحيدها وتأسيس الرايخ الألماني في سنة 1871. ولذلك فإن دول البنيلوكس حاولت في أوائل الثلاثينات إقامة اتحاد جمركي، إلا أن كلا من الولايات المتحدة وبريطانيا تصدت للمحاولة،

فتأجلت إلى الأربعينات. وظلت الدعوى الأساسية هي عدم اعتراض ما يسمى بالحرية الاقتصادية على المستوى العالمي.

دعوى الحرية الاقتصادية

وفي دعوتها للأخذ بـالحرية الاقتصادية، محليا أو إقليميا أو عالميا، ترتكز النظرية الكلاسيكية على مفهومين متلازمين، هما "**توافق المصالح**" و "**التوازن**" وكلاهما يحتاج إلى مراجعة. فهناك ادعاء بأنه في ظل هذه الحرية يشعر كل طرف مشارك بأنه يحقق نفعا لا يستطيع تحقيق مثله في غيابها، ومن ثم لا يجد لديه حافزا إلى إحداث تغيير الأمر الذي يعني استقرار الأوضاع في حالة توازن. ومع أن تحقق الوضع الأمثل في نظر أنصار هذا المذهب هو الذي حدد معالمه الاقتصادي باريتو[3]، والذي يشترط تحقق المنافسة التامة، فإن تلك النظرية لا تتورع عن الحديث عن التوازن حتى في ظل الاحتكار، بينما تتجاهل أن قاعدة الأمثلية التي يكثر التغني بها، لا تعود في حقيقتها إلى غياب الرغبة في إحداث التغيير بل انعدام القدرة على إحداثه. فالتحرير قد يؤدي إلى آثار انتشارية spread effects تأخذ شكل توسع في الأنشطة الاقتصادية؛ ولكن يقابلها آثار انحسارية backwash effects، تنطوي على القضاء على أنشطة كانت تستفيد من الحماية، وبالتالي لا تستطيع البقاء في ظل التحرير. وإذا كان هذا يعني التخلص من أنشطة لم تبلغ بعد مرحلة الكفاءة الواجبة لدعم قدرتها على المنافسة العالمية، مقابل التوسع في تلك التي تستطيع مواجهة تلك المنافسة، فإن العبرة في النهاية بالمحصلة. والثابت أن الآثار الانحسارية هي غالبا الأقوى، وأن التباين يبدو أقوى في الدول المتخلفة، بل ويتزايد فيها عبر الزمن، عنه في الدول المتقدمة. ومع ذلك فإن هذه الدول ذاتها وجدت أنها لا تستطيع أن تواجه التحرير الكامل بكل أبعاده على الصعيد العالمي، فعملت على التخفيف من الآثار الانحسارية بإتباع سياسات إقليمية مناسبة، وأخذت ظاهرة التكامل الإقليمي مكانها كحل وسط بين العالمية والقطرية.

وبعبارة أخرى فإن الدعوى الأساسية قوامها تحقيق حرية التجارة على المستوى العالمي، ويرفض أنصارها ما دون ذلك، بل ويحذرون من الانسياق وراء مساعي إقامة ترتيبات تفضيلية إقليمية[4]. وحتى الجهود المستميتة التي تمخضت عن إقامة منظمة للتجارة العالمية في ختام جولة أوروجواي، شهدت معارك ضارية بين الدول المتقدمة يحاول فيها كل طرف القضاء على تمسك الآخرين بأساليب ملتوية للحماية؛ فحرية التجارة في نظر كل منها هي أن يُسقط العالم القيود أمام حركته، دون مطالبته بعمل المثل. وكما قال ميردال[5] فإن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية لم تصمم بغرض معالجة قضية التنمية؛ ولذلك فهي تدَّعي أن التجارة تعمل على تقليص التباينات، بينما هي في الواقع تؤدي إلى عملية تراكمية، أسماها بالسببية الدائرية circular causation (أو ما يسمى أحيانا بالحلقات الخبيثة vicious circles) تعمل على إفقار الدول المتخلفة. ولذلك فإن الفلسفة التي تقوم عليها تلك النظرية من حيث توافق المصالح أمر يُرضي أولئك الذين خرجوا من الحياة بحظ وافر، ولكنه لا يسهم في

تقديم حلول لأولئك الذين لم يجنوا منها سوى التخلف. ويضيف أن فكرة التوازن واستقراره هي اقتباس مضلل من العلوم الطبيعية وأن ما يصيب المناطق المتخلفة هو الركود أو التراجع. فالتوازن يكتسب قيمة موضوعية ليست من صفاته الأصيلة، والاستقرار تدحضه مواصفات كثير من الحالات التي تأتي بها النظرية ذاتها.

التحول إلى الإقليمية

لم تتوقف دعاوى العالمية التي راجت في المعسكر الرأسمالي خلال فترة ما بين الحربين بعد وضع الحرب العالمية الثانية أوزارها، ولكن نشأ إلى جانبها دعاوى إقليمية لها نفس البعدين اللذين جرى التمييز بينهما:

- التحول إلى التكامل الإقليمي بين الدول المتوافقة في أوضاعها السياسية وفي مستوياتها الاقتصادية وفي جذورها الثقافية ونظمها الاجتماعية. وظهر هذا التحول لإيقاف تكرر ما قام به هتلر من نقل قانون الاستعمار إلى الدول الصناعية ذاتها، وذلك من خلال تحقيق وحدة أوروبية تؤمّن السلام وتحقق إسقاط الحدود التي أثارت الحروب المتتالية.
- الدعوة إلى التكامل الاقتصادي بين دول متقاربة جغرافيا واقتصاديا، حيث يحدد نطاق حرية التجارة بالإقليم بدلا من العالم كله. وأوجد هذا منفذا للدول حديثة العهد بالاستقلال يعد بالتمكين من التخلص من قبضة اقتصادات الدول المستعمرة، وما أشاعته من عدم التكافؤ في التبادل العالمي.

وانصب الأمر في البداية على التجمعات الإقليمية التي تتخذ شكل اتحادات جمركية[6]، الذي كان يقصر التحرير على التبادل التجاري البيني. ويتحقق التعادل بين نوعي الآثار لكل دولة عضو، بانتقال الموارد التي يطلق سراحها من الاستخدامات متدنية الكفاءة، إلى أخرى أعظم كفاءة. ويفترض هذا أمرين: الأول هو سهولة انتقال الموارد، والثاني هو أن هذا الانتقال يتم داخل كل دولة عضو بحكم قدرتها الذاتية على التوسع في أنشطة عالية الكفاءة، الأمر الذي تضيق فرصه على النطاق العالمي حيث يتزايد احتمال أن تجد كل دولة فيه من يتفوق عليها في نشاط أو آخر، مما يجعل الآثار الانتشارية تتضاءل أمام الانحسارية، بينما تتزايد احتمالات تعويض الأولى للثانية في الإقليمي. وحاول البعض التوفيق بين دعاوى التحرير الكامل والإقليمي باعتبار الأخير بمثابة البديل الثاني في الأفضلية second best[7] للتحرير العالمي، شريطة ألا يلجأ هذا التجمع إلى المبالغة في فرض الحماية إزاء العالم الخارجي، حتى لا يُحدث تحولا في التجارة يترتب عليه تفضيل منتجين في داخله أقل كفاءةً من بعض المنتجين خارجه. وهكذا ظهر مصطلح آخر إلى جانب مصطلحي توافق المصالح والتوازن السابقين هو "**الكفاءة الاقتصادية**" economic efficiency، وبخاصة "كفاءة تخصيص الموارد".

وإلى هنا تتوقف الدعوى الإقليمية لتحرير التجارة مقابل الدعوى العالمية، حيث يعتمد الاثنان على ما ذهبت إليه نظرية التجارة الخارجية في صيغتها الحديثة التي تنسب إلى الاقتصادي السويدي أولين[8] وأستاذه هكشير، من أنه يمكن أن يترتب على إعادة تقسيم لعمل بالشكل الذي تتمكن فيه كل دولة أن تتخصص فيما تتمتع فيه بمزايا نسبية comparative advantages، أن تتقارب مستويات

الدخول والأجور فيها جميعا دون أن تنتقل عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى. وكان معنى ذلك التسليم بأن هبات الدول endowments من العناصر الإنتاجية محددة سلفا، بما ينفي القدرة على إحداث التنمية، وهو أمر غير مقبول، وتنفيه التجارب. فهي في الواقع محصلة عوامل تاريخية، وتتعرض للتغيير عن خلال ما أطلقنا عليه تنمية الموارد[9]؛ مما أدى للتحول مؤخرا إلى ما يسمى المزايا التنافسية competitive advantages. غير أن الهدف كان هو إبقاء تخصص الدول النامية في مواد أولية تخضع لاحتكار الدول الصناعية، بادعاء أن الأولى تملك من المزايا الطبيعية ما يفوق ما تملكه الثانية، وهو ما يعني بمفهوم المخالفة أن هذه تتفوق في امتلاك قدرات معرفية يعجز أبناء الدول النامية عن تحصيلها.

الجمع بين شقّي الإقليمية

من الأمور التي تقود إلى قدر غير قليل من الغموض في أدبيات التكامل أن التجربة الأوروبية، وما ساندها من دراسات نظرية طغت على الفكر العالمي، استطاعت من خلال ما يسمى بالمدرسة الوظيفية الحديثة neo-functional school الجمع بين الشقين السياسي والاقتصادي للتكامل الإقليمي بالدعوة إلى التدرج من الثاني إلى الأول تحقيقا للوحدة السياسية كبديل للمدرسة الفيدرالية التي تحمست للقفز إلى الوحدة مباشرة[10]، تحقيقا للهدف الأساسي من التكامل الإقليمي وهو إشاعة السلام والقضاء على الحروب التي تغذيها النزعات القطرية. وقاد هذا إلى تجاوز إقامة اتحاد جمركي إلى السماح بانتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء فيما يسمى بالسوق المشتركة، والعمل على توسيع نطاق تنسيق السياسات الاقتصادية ليشمل أمورا عدة تقتضي نقل جانب من شؤون السيادة الوطنية إلى جهاز فوق وطني، الأمر الذي لم يكن يتيسر إلا بوجود جهازين إقليميين آخرين، أحدهما تشريعي (البرلمان الأوروبي) والآخر قضائي (محكمة عدل أوروبية) مع اصطحاب ذلك بقدر كبير من الشفافية والعلانية ليعرف كل مواطن (أوروبي) ما يجنيه وما يتحمله نتيجة هذا التجمع، ومن ثم يقرر ما إذا كان يقبل أو يرفض انضمام دولته إليه (وقد رفض النرويجيون ثم السويسريون ذلك مؤخرا). ومع تصاعد مراحل التكامل تقترب اقتصادات الدول الأعضاء من حالة الوحدة الاقتصادية أو الاندماج الاقتصادي الكامل[11]. فإذا تحقق ذلك، أصبح من السهل الانتقال إلى وحدة سياسية حيث يتزايد الشعور بوحدة المصالح وتضاؤل الفروق بين الدول الأعضاء. ومع اقتراب الاتحاد الأوروبي من هذه الحالة، اتضح أن الاندماج الاقتصادي لا يكفي للانتقال مباشرة إلى وحدة سياسية، بل لا بد من مرحلة وسيطة تحقق تماسكا اجتماعيا، ينتقل بفكر الفرد الأوروبي من الانتماء القطري إلى الانتماء الإقليمي (القاري)، وهو ما أكده التحول إلى السوق الموحدة باسم التماسك الاجتماعي social cohesion. ولذلك تزايد اهتمام الاتحاد الأوروبي مؤخرا بوضع سياسة اجتماعية أوروبية[12]، كما زاد من الوظائف الاجتماعية للصناديق الإقليمية التي ظلت خلال الفترة السابقة مسئولة عن توثيق الترابط الاقتصادي بين اقتصادات الجماعة الأوروبية. وبعبارة أخرى اتضح أن الانتقال من الاقتصادي إلى السياسي يمر

عبر الاجتماعي، وهو ما يشترط توفر التقارب الثقافي بين أعضاء التجمع الإقليمي القادر على التطور.

الأمر الذي يثير الغموض الذي أشرنا إليه أن الجمع بين نوعي التكامل: الاقتصادي بمعناه المحدود وهو إقامة اتحاد جمركي، والاقتصادي بمعناه الأوسع الذي يتبع مراحل تنتهي بالاندماج الاقتصادي، ومن ثم إقامة وحدة سياسية وتحقيق استقرار سياسي، أنشأ تصورا أن كل تكامل إقليمي يبدأ بإقامة منطقة تجارة حرة فاتحاد جمركي، يجب – أو على الأقل يمكن – أن يقود إلى وحدة سياسية. وتأثر الفكر التكاملي، بما فيه العربي، باسترجاع تجربة الزولفرين، غير أن الشيء الذي يغيب عادة عن الأذهان هو أن القضية لم تكن صيغة الاتحاد الجمركي، بل أن الجدر الجمركية كانت عند إنشائه تمثل الأداة الأساسية للسياسة الاقتصادية لدى حكومات تنحصر وظائفها في النطاق التقليدي للدولة الحارس، ومن ثم كانت هي فهي المجال الذي يصلح لتنسيق السياسات لكونها التعبير الرئيسي عن السيادة الاقتصادية للدولة. ولذلك نجد أنه مع تعدد أدوات السياسة الاقتصادية التي تسيطر عليها الدولة في الاقتصادات الحديثة الآخذة بالحرية الاقتصادية، يحتاج التكامل الإقليمي إلى مراحل تتجاوز الجانب التجاري، وتأخذ عملية تنسيق السياسات الاقتصادية أبعادا متعددة، تمس مختلف الفعاليات التي يمارسها البشر في حياتهم اليومية، سواء في الأنشطة الإنتاجية أو الاستهلاكية. ويجري حاليا الاستشهاد ببلوغ أوروبا مرحلة الاتحاد، بعد نجاح توثيق علاقات التبادل التجاري في مواجهة دعاوى تحرير التجارة على المستوى العالمي. وهنا أيضا يجري تجاهل حقيقة أن العلاقات الأوروبية البينية كانت أصلا وثيقة[13]، ومن الخطأ إرجاع كل تعزيز للتجارة البينية إلى التكامل، إذ أنه في الواقع مطلوب من أجل توسيع نطاق هذه التجارة في إطار تقسيم إقليمي للعمل أفضل من ذلك الذي يتحقق نتيجة تحرير شامل للتبادل التجاري. وبهذا القدر فهو تصرف تقوم به الأقطار الأعضاء تقديرا منها أنه يحقق مصالحها القطرية أفضل مما تتيحه العلاقات العالمية غير السوية. أي أن التوجه الإقليمي أفضل من العالمي في **تعزيز التوجه القطري**.

أما الجانب الثاني للتكامل الإقليمي، فإن أساسه يختلف تماما، لأنه يضيف إلى الصالح القطري صالحا آخر إقليميا يجمع بين مواطني الدول التي تنتمي إلى إقليم معين، يجعلهم يسعون إلى إزالة ما تتضمنه النظرة القطرية من قيود عليه. وبعبارة أخرى يجري التمييز بين ما هو متماثل similar بين الأقطار، وما هو مشترك common، وبقدر اتساع الأخير يتيسر تقبل فكرة إحلاله محل الأول، لأن الاتساع يعني قدرا أكبر من التماثل، وفي نفس الوقت شعور بأن الأخذ بالإقليمي أفضل من التوقف عند القطري في أوجه عدة من أوجه الحياة. والأهم من ذلك يوجد اقتناع بأنه على المدى الطويل تتزايد الرقعة المشتركة ويسود شعور بأن التوافق يلغي العوائق الاجتماعية والنفسية التي كانت وراء تفضيل المجتمعات المعنية إقامة أقطارها المنفصلة. و يتطلب هذا تشابها في الأسس الثقافية الأصيلة لهذه المجتمعات[14] و تقاربا في أنماطها الحضارية المستقبلة. وبدون هذا يصعب تنفيذ متطلبات المراحل المتقدمة للتكامل، التي تنطوي على تكثيف انتقال البشر، وعلى التخلي عن مزيد من السلطات

لهيئة فوق وطنية في رسم السياسات، وصولا إلى وحدة اقتصادية تامة. وطبيعي أن الاستعداد لإحلال القرارات الإقليمية محل القطرية هو خطوة نحو وحدة سياسية على قاعدة اجتماعية متقاربة.

الإقليمية بالنسبة للدول النامية

وبحكم ارتباط الدول النامية ارتباطا شديدا بقوى السوق العالمية التي غرستها فيها الدول الصناعية وبخاصة خلال مرحلة الاستعمار المباشر، فإن الهاجس الأساسي الذي شغل هذه الدول هو السعي إلى **التخلص من الآثار الانحسارية** التي أدخلتها في حلقات مفرغة من التخلف. في الوقت نفسه، تعيّن على هذه الدول أن تستمر في الاعتماد على الأسواق العالمية، سواء في تسويق ما تخصصت فيه من مواد أولية، أو في الحصول على احتياجات ضرورية للتنمية، وبخاصة من السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج المتطورة. لذلك فقد ركزت على محاولة خلق تبادل بيني في منتجات تحل شيئا فشيئا محل جانب كبير مما كانت تستورده من الدول الصناعية تحت شروط احتكارية مجحفة. ورغم الدعوات المتكررة للتعاون جنوب/جنوب، فإن التكامل الإقليمي فرض نفسه لسببين: الأول هو الاستفادة من الاقتصاديات المكانية، سواء ما يحققه التقارب الجغرافي من وفورات النقل، أو تحسين إدارة بعض الموارد المشتركة، خاصة أحواض الأنهار، أو بعض الموارد المعدنية. والثاني هو ما يسود بين دول متجاورة من علاقات اجتماعية وروابط ثقافية، خاصة إذا كان الاستعمار قد جمع بينها، ثم عاد فسعى إلى التفريق بينها عندما انسحب من أراضيها، على نحو ما حدث في الوطن العربي. وبعبارة أخرى فإن التكامل الإقليمي بين الدول النامية استهدف تعديل هياكل التبادل الخارجي بغرض تمكينها من تحقيق تنمية اتضح أنها باتت متعذرة بسبب الآثار الانحسارية المترتبة على الانفتاح على العالم بكل ما فيه من تفاوتات في معدلات النمو توقعها ضحية الاستقطاب الذي تحدثه السببية الدائرية. فالتكامل الإقليمي بين الدول النامية كان أساسا في مواجهة قواعد عدم التكافؤ التي تسود النظام الاقتصادي العالمي[15]. وكان هذا أمرا منسجما مع ما ثبت من كون النظرة الكلاسيكية الحديثة ليست مؤهلة لإدارة شؤون التنمية في الاقتصاد الوطني، بحكم دعوتها لتغليب أدوات السوق التي تفتقد الرشاد بسبب التخلف الذي تتصف به نظم السوق في تلك الدول. ولا يتوقع أن تكون القرارات التي تبنى بأدوات تتسم بالفشل أكثر رشادا منها.

هناك بعد آخر تزايدت أهميته مع ظهور الصناعات الكبيرة، وهو اقتصاديات النطاق economies of scale. فمعظم الأنشطة الصناعية الحديثة تفوق في حجمها الاقتصادي نطاق السوق الصغيرة لكل دولة نامية على حدة. كما أن هذه الدول تحتاج إلى فترة تعلّم learning حتى تستطيع مواجهة المنافسة العالمية. وإذا كانت الحماية القطرية تساعدها على اجتياز تلك الفترة، فإنها قد تتحول بعد ذلك إلى أداة لتمكين الصناعة من العمل رغم عدم بلوغها الحجم الاقتصادي الأمثل. وبالتالي، فإن دخول الدول النامية في تجمع إقليمي يساعد على بلوغ هذا الحجم، شريطة أن تجد كل دولة لنفسها مجالات تتميز فيها من بين الصناعات التي قامت فيها من قبل، وأن تستطيع دخول صناعات جديدة تحقق لها التنافسية على الصعيد الإقليمي مما يؤهلها للتنافس العالمي. غير أن الهياكل الصناعية للدول النامية

تكون عادة متماثلة، الأمر الذي يفتح بابا للتنافس لا يشترط أن يؤدي إلى إعادة تقسيم عمل متكافئ فيما بينها. فهي عادة تواجه أحد موقفين: فإما أن تكون الصناعات التي نشأت فيها سابقا لا تحقق متطلبات الكفاءة حتى لو وصلت إلى النطاق الأمثل بالعمل على المستوى الإقليمي؛ ومن ثم يجد الشركاء الإقليميين أنفسهم يعانون ما يسمى تحويل التجارة trade diversion، باستيرادهم منتجات دون المستويات العالمية في الكفاءة، يدفعون فيها قدرا أعلى من النقد الأجنبي، لكونها أغلى من بدائل يمكن استيرادها من خارج الإقليم، وفي نفس الوقت يفقدون الرسوم الجمركية التي تفرض على هذه الأخيرة. وإما أن تكون ظروف بعض أعضاء الإقليم أفضل من ظروف آخرين، سواء نتيجة اعتبارات تاريخية مكنتها من تحقيق اقتصاديات أفضل لصناعاتها، أو لأنها تتبع سياسات (ضريبية مثلا) وتقدم حوافز للمنتجين تجعلهم يتفوقون على نظرائهم في دول أخرى بالإقليم. والنتيجة أن تجد بعض الدول نفسها عاجزة عن تطوير بعض الصناعات التي تحقق لها آثارا انتشارية تواجه بها الآثار الانحسارية. وبعبارة أخرى فإن الاستعاضة عن حرية التبادل على المستوى العالمي بإجراء تحرير على المستوى الإقليمي قد يستنسخ نفس عوامل الاستقطاب التي يتصف بها الأول. **فالقضية ليست النطاق الذي يجري فيه التحرير، بل في قواعد السوق ذاتها**. من جهة أخرى فإن وجود السوق الإقليمية لا يؤدي بحد ذاته إلى تمكين هذه الدول من الدخول في صناعات جديدة، لأن هذا يتطلب توفر عوامل تتجاوز قوى السوق، وطنية كانت أم إقليمية. وهنا تعمد الاحتكارات العالمية لاستغلال بعض أعضاء الإقليم التي تحصل منها على امتيازات تفوق ما تقبل شريكاتها منحها إياه، وتستفيد بذلك موقعا للنفاذ إلى مجمل الإقليم بتعزيز النمو في الدول الخاضعة لقواعد العمل التي ترسمها لها. وقد كان هذا هو ما أدى إلى تحطيم التكامل في شرق أفريقيا، حيث استخدمت كينيا كمنصة للقفز على المنطقة ومحاربة قيام نظام وطني في دوله، لا سيما تنزانيا. ولذلك فإن معظم التجارب الإقليمية في المناطق النامية باءت بالفشل وكان النموذج البارز هو فشل تجربة المنطقة الحرة في أمريكا اللاتينية، رغم اتساع الإقليم وإمكانياته.

النظرة الاشتراكية للتكامل

أما المنظومة الاشتراكية فقد استمر العمل فيها قرابة ربع قرن على أساس "التعاون" بين أعضائها في المجالات الاقتصادية والعلمية والتقنية، بغرض التقريب بين مستوياتهم، قبل أن تنتقل إلى الحديث عن "تكامل اشتراكي" عرّفته بأنه:

> "عملية موضوعية يجري توجيهها بشكل واع ومنتظم من قبل الأحزاب الشيوعية والعمالية وحكومات الدول الأعضاء في المجلس (المعونة المتبادلة)، لتقسيم العمل الدولي الاشتراكي، والتقريب والمساواة المطردين لمستويات تطورها الاقتصادي، وبناء هياكل اقتصادية حديثة عالية الفاعلية للاقتصادات الوطنية، وإقامة روابط وثيقة ودائمة في فروع الاقتصاد والعلم والتقنية، وتوسيع أسواق هذه الدول وتحقيق الربط بينها، وتحسين العلاقات السلعية/النقدية"[16].

وهكذا فإن التعريف الاشتراكي للتكامل لا ينظر إلى توحيد اقتصادات الدول الأعضاء (أو ما يسمي توحيد السوق) بل يركز على إحداث تعديلات جوهرية في الأبنية الاقتصادية لهذه الدول وفي العلاقات

التبادلية فيما بينها، وتطوير الأدوات التي تتم من خلالها تلك العلاقات. وبعبارة أخرى فإن هذا التعريف يدرج قضية التنمية (المتكافئة) بصفة عضوية في عملية التكامل كما أنه يستبدل معيار تشابه النظم السياسية الاجتماعية بمعيار الإقليم. وبالتالي فإن الأخذ به يبتعد عن المفهوم التقليدي للتكامل الاقتصادي الإقليمي، ويضعنا أمام مفهوم مختلف: هو **إقامة نظام جديد للتعاون أو للاعتماد المتبادل** في عالم يسوده النظام الاشتراكي ويستهدف التكافؤ في النمو، واطراد التطور بعد ذلك نحو مستويات أعلى من التنمية، وذلك كبديل لنظام عالمي يقوم على الفكر الرأسمالي المعتمد على مفهوم السوق وتحقيق حرية التعامل بين الدول على النحو الذي يفترض سيادته داخلها.

التعريف العام للتكامل

بعد استعراضٍ لتجارب التكامل المختلفة ذكر د. فؤاد مرسي[17] أن "التكامل الاقتصادي عملية اقتصادية واحدة تجري في وقت واحد في كل من **مجال القوى الإنتاجية ومجال العلاقات الإنتاجية،** ولذلك تعتمد على طابع العلاقات الإنتاجية السائدة في مجموعة الدول المتكاملة. ومعروف أن علاقات الإنتاج هي من نوع العلاقات الأولية، أي العلاقات التي تحدد جميع العلاقات الأخرى. وعلاقات الإنتاج الدولية بوصفها امتدادا لعلاقات الإنتاج الأساسية هي التي تشكل مضمون العلاقات الاقتصادية بين الدول. وهي التي تحدد طبيعة التكامل الاقتصادي والآليات التي يستطيع أن يستخدمها تحقيقا لأهدافه." وبناء عليه يتوصل إلى تعريف للتكامل بشكل عام[18]: "ومن ثم فإننا ننتهي إلى تحديد جوهر التكامل الاقتصادي بأنه عملية **التعاون الاقتصادي الشامل،** البادئة من مستوى معين من التدويل للقوى الإنتاجية، والقائمة على التنمية المشتركة للقوى الإنتاجية في عدد من الدول التي تجمعها علاقات إنتاج متماثلة ومطابقة لطبيعة قواها الإنتاجية." واعتبر أن هذا "هو سر نجاح التكامل في تجارب الشرق والغرب. هكذا يتحدد الجوهر الاجتماعي والاقتصادي للتكامل، سواء من حيث أشكاله ونتائجه، بطبيعة النظام الاجتماعي الذي يخدمه. ومن ثم فهناك تكامل رأسمالي، وهناك تكامل اشتراكي، وبينهما نوع من التكامل فيما بين الاقتصاديات النامية". وعند مناقشة هذا الأخير يلاحظ أن الاقتصاد المتخلف يعاني من عدم استكمال تكامله القومي وعدم تطوير تقسيم العمل الاجتماعي بداخله وضعف الترابط في سوقه الداخلية. من جانب آخر، يعاني الاقتصاد المتخلف من الانصياع لتقسيم العمل الدولي الرأسمالي، وقيام تكامل دولي مشوه معه[19]. "ونقطة البدء في هذا الوضع بأكمله هي تخلف مستوى نمو القوى الإنتاجية أصلا. ولذلك تصبح المهمة المطروحة هي **البدء بتنمية القوى الإنتاجية**. ومن ثم تبدأ عملية التنمية الاقتصادية بتكملة التقسيم الاجتماعي للعمل وتحقيق التكامل القومي. ويتم هذا التكامل القومي أساسا بالتصنيع ... والخلاصة أن الهدف الرئيسي من وراء التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ليس هو تحرير التجارة في ذاته وإنما هو التنمية الاقتصادية المعجَّلة من خلال إقامة سوق بحجم كاف يسمح بإقامة قاعدة صناعية متنوعة، لأن المسألة الملحة هنا هي ضيق السوق القومية وعدم كفاية الموارد القومية لإقامة صناعات أساسية."[20].

وهكذا فإن مسار التكامل يتوقف على مدى ما تحققه الدول المعنية من تعديل في هياكلها الإنتاجية لكي تتزايد قدرتها على الاستفادة من، والمساهمة في، التكامل وما يعنيه من إعادة تقسيم للعمل. وظهر هذا واضحا في تجربة الدول الاشتراكية. كما أنه بدأ يأخذ أبعادا جديدة في الدول الصناعية التي بدأت تهتم بتطوير أنشطة تكنولوجية متقدمة بصورة مشتركة، وتعزز عملية الاندماج بين وحدات الإنتاج فيها عبر الحدود، انسجاما مع تدويل العملية الإنتاجية. وهو يعتبر ركنا هاما من أركان التكامل في الدول النامية، الأمر الذي دفع د. شقير، بعد استعراض تجارب الدول النامية، إلى التأكيد[21] "أنه لا يمكن فصل موضوع التكامل عن موضوع التنمية الحقيقية للأقطار المتخلفة. ولذلك فإنه يمكن الحديث عن 'الإنماء التكاملي' أو 'التكامل الإنمائي'، وهما مصطلحان يعبران عن هذا الارتباط، ويشيران بصفة عامة إلى متطلباته". غير أننا نميل إلى التمييز بين هذين المصطلحين، حيث يتوجب على الدول المعنية أن تبدأ بالأول بمعنى أن تتعاون فيما بينها على تهيئة اقتصاداتها من خلال "**إنماء تكاملي**" لكي تصبح قادرة على الأخذ فيما بعد بتكامل موجه إلى تعزيز جهودها التنموية المشتركة، أي "**التكامل الإنمائي**". وإذا كان التكامل الإنمائي يتبع الخطوات التي تشير إليها النظرية في إطارها العام، فإن التمييز السابق يعني حاجة الاقتصادات النامية إلى البدء بمرحلة أولية من أجل خلق ترابط داخلي في كل منها، وإحداث ترابط فيما بينها في نفس الوقت يمكنها من تحقيق متطلبات التكامل ويزيد من قدرتها على الاستفادة منه. وفي هذا يقول د. إسماعيل صبري عبد الله[22] "وأعني .. بكلمة التكامل الاقتصادي، بناء وتراكم المزيد من الوشائج الاقتصادية **وغير الاقتصادية** بين الاقتصادات المشاركة فيه تجعل تلبية كل من الطلب والعرض على السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فيها الخيار الأول أمام صانعي القرار الاقتصادي في تلك الاقتصادات، لأنه يعظم الربح والمنفعة، ومن ثم تتجه الفعاليات الاقتصادية في اتجاه **توحيد أسواق** الأقطار المشتركة في التكامل دون عزلها عن حركة التجارة العالمية، أو الحد من الزيادة المتوالية في حجم المبادلات بين مختلف الدول ومجموعات الدول". ثم مضي يؤكد أنه إذا صح هذا بالنسبة للدول الصناعية التي باتت تميل خلال اجتماعات السبعة الكبار G-7 إلى توثيق العلاقات فيما بينها، فإن "الأصل عندنا هو بناء قاعدة مادية ومعرفية لزيادة مطردة في الإنتاج والإنتاجية. وبعبارة أخرى فإن التنمية هي المطلب المباشر والمتجدد، وأن التكامل عامل حاسم في الإسراع بمعدلات التنمية وتجدد هذا التسارع على مدى عقود مقبلة". غير أن ما ينطوي عليه التكامل من قيود على السياسات الاقتصادية أثار قضية الحرص على السيادة الوطنية[23].

الخلاصة

يتضح مما تقدم أن الإقليمية والتكامل الإقليمي تداخلت فيها المعاني والأهداف:

- ففي النطاق الاقتصادي تسود الرغبة في تحقيق ما يتعذر تحقيقه على النطاق العالمي، ولكن الدافع يختلف. فالتكامل بين الدول المتقدمة يسعى إلى تحقيق مزيد من الاندماج في السوق العالمية ولكن من موقع أفضل مما تستطيعه كل دولة منفردة. وهو بين دول اشتراكية استهدف

إحلال نظام بديل للتنظيم الرأسمالي للاقتصاديات الدولية. أما بالنسبة لمجموعة من الدول النامية فالهدف هو معالجة خلل يترتب على الانصياع لقواعد السوق العالمية.

- في النطاق السياسي، وهو المقصود عادة بالتكامل الإقليمي، يسعى إلى إحلال السلام، وإلى اكتساب قوة في النظام الدولي، ومن ثم فإن له خصوصية أوروبية في المقام الأول. ويتراوح المسعى هنا بين القفز مباشرة إلى الوحدة الفيدرالية، وبين التدرج نحوها بدءا من مجال العلاقات الاقتصادية. ومن ثم فالإقليمية هنا تقف أساسا في مواجهة القطرية، ولكن بإثبات أنها أفضل لتحقيق أهدافها.
- ترتب على ذلك تصوير معين لمراحل التكامل، يردد كما لو كان منهجا يصلح لجميع الأقاليم.
- أشارت التجربة الاشتراكية وجوب البدء بمرحلة إعادة تنظيم العلاقات الدولية. يناظر ذلك حاجة لدى الدول النامية للبدء بمرحلة إنماء تكاملي، دون أن يفرض ذلك بالضرورة سعيا للاندماج الكامل.

المفهوم المستحدث للكامل الإقليمي

الترتيبات التفضيلية

سعت دول العالم الثالث على مدى نصف القرن الأخير إلى انتهاج السبل المختلفة للتنمية، وعملت على تعزيز جهودها بمحاولات إقامة تجمعات تكاملية، عجزت عن المضي قدما نحو توثيق علاقاتها البينية، ودفع عجلة التنمية على النحو المنشود. غير أن الأمر لم تقتصر على تلك الجهود القطرية والإقليمية، إذ سعت تلك الدول إلى تعديل هيكل العلاقات الدولية عن طريق جهود بذلتها حركة عدم الانحياز، أثمرت عددا من النتائج الهامة، خاصة في إثر "مؤتمر مسائل التنمية الاقتصادية" الذي عقد في القاهرة، 9-1962/7/18، بمشاركة 31 دولة، تسع منها عربية. كان من بين نتائج هذا المؤتمر إقامة الأنكتاد، التي بذلت جهودا ملموسة في دعم حركات تكامل دول العالم الثالث، وفي العمل على تعديل نمط العلاقات الدولية في مجالات التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا والتعاون الفني. وكان من بينها أيضا تكييف بعض قواعد اتفاقية الجات بما يراعي متطلبات النهوض بصناعاتها خاصة تلك اللازمة للنهوض بمستويات المعيشة لسكانها، ومتطلبات إعادة التوازن إلى موازين مدفوعات.

ويعتبر أهم ما أنجز في عام 1965، إضافة باب رابع إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، جات 1947، يعطيها حق الحصول لمنتجاتها المصدرة إلى الدول الصناعية، دون مطالبتها بمقابلة ذلك بالمثل. وبموجب هذا التعديل قامت الجماعة الأوروبية بتطبيق "النظم المعمم للتفضيلات" GSP (Generalized System of Preferences)، الذي تُعفَى بموجبه الدول النامية المستفيدة من مطالبتها بالتقيد بمبدأ الدولة الأكثر تفضيلا (أو ما يسمى الدولة الأولى بالرعاية MFN) لمدة عشر سنوات. ويعني هذا أن تقوم الجماعة من جانب واحد بتخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية على وارداتها من المنتجات الصناعية لتلك الدول. وقامت كندا بإجراء مماثل في 1974، وتبعت الولايات المتحدة في 1976 بعد الكثير من التردد. وأصبح هذا النظام مقننا على النطاق العالمي خلال جولة 1979 للجات

المعروفة باسم جولة طوكيو. ومع ذلك تحايلت الدول الصناعية على هذا المكسب، بإخضاعها واحدا من أهم أنواع صادرات الدول النامية، وهو المنسوجات، لاتفاقية أخرى هي ترتيبات الألياف المتعددة MFA بدعوى تحقيق عدالة بين الدول النامية، بينما كان الهدف الحقيقي حماية صناعة ذات أهمية خاصة بالنسبة لتشغيل الأيدي العاملة، إلى أن تقرر في أوروجواي إنهاء العمل بها. يشار في هذا الصدد أن منشأ تلك الترتيبات لم تكن الدول النامية، بل التفوق الياباني، الذي دفع الولايات المتحدة في 1957 إلى مطالبة اليابان بإجراء "تقييد طوعي للصادرات" voluntary export restraint من المنسوجات إليها. وكان المستفيد من ذلك هو هونج كونج[24]. غير أن الدول الصناعية عمدت إلى تعقيدات بيروقراطية في تطبيقها للتفضيلات العامة، مما قصر الاستفادة منها على الدول النامية الأوثق علاقة بها، حيث حصلت على نصيب الأسد من الحصص المحدودة التي أخضعتها للتفضيل, يذكر في هذا الصدد أن الحديث عن قفزات ما يسمى النمور يتجاهل الملابسات التاريخية لصناعة المنسوجات بالذات، ودور أسلوب الدول الصناعية للتفضيلات في إعطائها دفعة لأغراض سياسية.

الاتحاد الأوروبي: مزيد من التكامل أم من المرونة ؟

رأينا أن الاتحاد الأوروبي قد تميز بشموله لمختلف أبعاد التوجه الإقليمي نحو التكامل، وأنه يمثل التجربة الوحيدة الناجحة في هذا المضمار. إلى جانب ذلك فإنه يعتبر أحد الأطراف الأساسية فيما يتعرض له الوطن العربي من ضغوط للمشاركة في ترتيبات إقليمية من خارجه، مما يستدعي التعرف على مصيره كشريك اقتصادي للعرب، وكنموذج يميل المفكرون العرب للإقتداء به بعد تعديل مراحله الأولى بإدراج التنمية التكاملية كقاعدة انطلاق نحو التكامل الوظيفي، وهو المنهج التقليدي للتكامل. لكن يجب ألا يفوتنا أن هذا النموذج مر في تطوره بمراحل مختلفة، وأن ما يشهده مؤخرا له علاقة وثيقة بموضوع دراستنا هذه، من الوجهتين الفكرية والتطبيقية. والقضية التي تعنينا هي مغزى انتقال السلطة من الدول إلى الجماعة، أو بعبارة أكثر تحديدا من الحكومات (ومن خلفها سلطاتها التشريعية ونظمها السياسية) إلى المفوضية (وعلى رأسها المجلس ومن خلفهما البرلمان الأوروبي).

وبوجه عام يمكن القول أن هناك ثلاث صيغ تبناها الفكر الأوروبي لدور الحكومات، ومن ثم دور أجهزة الجماعة. فهناك رأي، تغلب عليه النزعات الاشتراكية، يميل إلى إعطاء الحكومات دورا خاصا في إدارة الاقتصاد – الذي تحكمه قوى السوق – وذلك من خلال التدخل ببرامج لإعادة التوزيع تشمل الضمان الاجتماعي والتأمين[25]. وكانت هذه هي النزعة الغالبة خلال الخمسينات والستينات، حينما كان عناك رواج لأفكار جون ستيوارت ميل التي أشرنا إليها والجماعات الفابية والأحزاب الاشتراكية الاسكندنافية. كما تأثرت هذه التوجهات بحقيقة أن جان مونيه، مهندس الجماعة، كان يشغل منصب القوميسير العام للتخطيط في فرنسا، وبالتالي كان يرى للحكومة دورا معينا في برمجة النشاط الاقتصادي ورسم السياسة الصناعية. بالمقابل كان هناك رأيان محدودان في الوزن. الأول يحبذ نوعا من التخطيط المركزي، وتأميما للصناعة والخدمات. أما الثاني فيفضل استسلاما كاملا لقواعد الحرية الاقتصادية (أو ما يسمى "دعه يعمل" *laissez-faire*)[26].

ما يهمنا هنا أمران: الأول هو التحولات في مواقف الحكومات القطرية بالنسبة للسياسة الاقتصادية والثاني هو توزيع الأدوار بين الحكومات وسلطات الجماعة. فقد أدت الصعوبات الاقتصادية التي تعرضت لها الرأسمالية العالمية خلال السبعينات إلى تمكين ثاتشر من قيادة حملة إنهاء دور الحكومة في تضبيط النشاط الاقتصادي deregulation، وإلى إلصاق مسئولية الضعف الاقتصادي الذي عانى منه الاقتصاد البريطاني بسياسة الرفاهة التي بناها حزب العمال. وآزرها ريجان في ذلك تمكينا لرأس المالية الأمريكية من اقتحام الجماعة الأوروبية من خلال بريطانيا[27]. بل إن اليابان ساعدت في نفس الاتجاه بأن وجهت نسبا أكبر من استثماراتها في أوروبا إلى بريطانيا، بعد أن تراجعت فيها القواعد التي كانت تحافظ على حقوق العمال. وإذا كانت هذه التطورات وما تلاها من تغيرات في شرق أوروبا قد دفعت نحو مزيد من الليبرالية، فإنها في نفس الوقت دعت إلى ما يسمى اشتراكية السوق[28].

ولقد صحب هذه التغيرات انتهاء من مرحلة بناء السوق الأوروبية المشتركة التي كان مقدرا لها عشرين عاما بعد إكمال الاتحاد الجمركي في منتصف 1967 (قبل الموعد المدد بعام ونصف). وبدأ مهندس فرنسي آخر هو جاك ديلور عملية بناء السوق الموحدة single market، التي دخلت حيز التنفيذ في 1993/11/1 بمصادقة الدول الأعضاء على اتفاقية ماستريخت. وكانت فلسفة ديلور عندما طرح قواعد الحركة في منتصف الثمانينات، هي أن تحقيق مزيد من التكامل ضروري ليس فقط بغرض تحقيق أهداف اقتصادية، بل لبناء دولة أوروبية كبرى، ذات طبيعة اشتراكية ديموقراطية، تتولى الحفاظ على الهوية الثقافية للحضارة الأوروبية في مواجهة الرأسماليتين الأمريكية واليابانية والشيوعية السوفيتية[29]. ودعا ديلور إلى نقل 80 % من الشؤون الاقتصادية والمالية والاجتماعية إلى الجماعة، وإلى تجاوز السوق الموحدة إلى إقامة اتحاد نقدي قبل نهاية القرن الحالي, ويعني هذا أن تقوم الدول الأعضاء بتقاسم السيادة وتحقيق ما لا يستطيعون تحقيقه ببرامج اقتصادية كلية (ماكرو) وسياسية، من خلال نظام نقدي أوروبي وبناء اتحاد سياسي. واستوجب هذا تعيين الحدود التي تعمل فيها الحكومات وما يجب نقله إلى سلطات الجماعة أخذا في الاعتبار أن الرأي اتجه منذ البداية إلى إقامة اتحاد اقتصادي يعمل وفق قواعد السوق ويتسم اتخاذ القرارات فيه بالديموقراطية.

وكان معنى غلبة التيار الذي تزعمته ثاتشر هو تقليص تدخل الحكومات، وتغليب العمل وفق الحافز الفردي مع إزالة العوائق أمام انسياب التدفقات الاقتصادية. وبالتالي لم يكن هناك مجال لزيادة سلطات الجماعة، خاصة وأن جهازها الاقتصادي الفني (المفوضية) جهاز بيروقراطي، لا يستمد سلطته من نظام ديموقراطي انتخابي. وبدأ الترويج لمبدأ "السلطات المتنافسة" principle of competing jurisdictions[30]، يعامل فيه الاتحاد الأوروبي على أنه الفرع لا الأصل subsidiarity، فلا ينوب عن الأقطار إلا فيما يستطيع أداءه بصورة أفضل مما تقوم به الأقطار، بدعوى أن هذا يوفر للاتحاد عنصري الكفاءة والإنصاف efficiency and fairness. ويتحدد الموقف من هذا المنهج وفقا للرأي بالنسبة للعلاقة الدستورية بين المجتمع والدولة[31]. وبدأ الفكر الأوروبي ينشغل بقضية مستقبل التكامل وما إذا كان من الحتمي أن يمضي في الخطوات الاتحادية على النحو المخطط. وبدأت بعض الآراء

تنادي بإمكان الأخذ بما يسمى **التكامل المرن** flexible integration الذي ينشئ نوعا من المقاصة بين **التوسع الرأسي** للتكامل أي تعميقه بالتحرك نحو مراحل متقدمة، **والتوسع الأفقي** بشمول عدد أكبر من الدول، أو المحافظة على كامل العضوية فيه رغم عدم تقبل بعض الدول الانتقال إلى مراحل متقدمة[32]. بينما يحذر البعض من تحول الأمر إلى ما يسمى "أوروبا حسب الطلب" Europe *à la carte*. ولذلك نجد أن المستشار الألماني هيلموت كول يصر على تحقيق التقدم نحو الوحدتين النقدية والسياسية معا دون إرجاء الثانية كما تحاول بريطانيا. وهكذا أصبح من الواجب التدقيق في مدى اعتمادية منهج المدرسة الوظيفية الحديثة، والذي صاغ مراحله بيلا بالاسا: هل حقا أن المراحل الأخيرة لهذا المنهج تجعل من الوحدة الاقتصادية التي تتولى فيها السلطة الإقليمية إدارة شؤون الإقليم شرط لازم وكافٍ من أجل الانتقال إلى وحدة سياسية، أم أنه بمجرد الاقتراب من هذا الوضع يتعين التفاهم حول إقامة دولة الاتحاد وتحديد نظمها السياسية وصلاحياتها الدستورية، حتى يتم نقل السلطة من أجهزة منتخبة ديموقراطيا على المستوى القطري، إلى أجهزة منتخبة ديموقراطيا على المستوى الإقليمي ؟ إن الإجابة على هذا السؤال لها أهمية حيوية بالنسبة لما هو مطروح على الساحة عربيا.

النموذج المختلط للتكامل

أدى فشل جهود التنمية في كثير من دول العالم الثالث، ووقوعها فريسة التضخم الركودي الذي انتقل من دول المركز إلى باقي العالم خلال عقد السبعينات، إلى احتدام أزمة المديونية في الثمانينات التي اعتبرت "عقدا ضائعا" بالنسبة للدول الفقيرة. وقضت هذه التطورات التي أفرزتها مشاكل النظم الرأسمالية في الدول الصناعية على إمكانيات كل من النمو والتكامل في العالم الثالث، بينما أدى تزايد تدويل الإنتاج ورسوخ أقدام الشركات عابرة القوميات إلى تغيير طبيعة الأسواق، ومن ثم العلاقة بينها الأمر الذي كان له مغزاه بالنسبة إلى دور التجارة الخارجية، حيث تحول ما يقارب نصفها إلى تجارة داخلية بين فروع تلك العابرات، ومن ثم خرج من إطار التعامل في الأسواق، رغم أنه ظاهريا يمر من خلالها. وحتى تشدد العابرات قبضتها على تلك التجارة وعلى ما يترتب عليها من تجارة في المنتجات المترتبة عليها، أصبح مطلبها مزدوجا هو النفاذ إلى الاقتصادات الوطنية (أو ما يسمى تجاوزا نفاذ إلى الأسواق market access)، عن طريقين: تحرير تدفق التجارة، وتيسير نفاذ رجال الأعمال وحريتهم في ممارسة النشاط، تحت ستار ما يسمى تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر FDI.

ولأن عابرات القوميات من صنع القوى الرأسمالية الكبرى، فإن النفاذ يعني في الواقع أن تفتح الدول النامية حدودها أمام أصحاب الأعمال واستثماراتهم، وأمام التبادل التجاري اللازم لتمكين العابرات من إدخال رؤوس أموالهم العينية، ومن تزويد فروع العابرات بمستلزمات الإنتاج المصنعة في مواقع أخرى، وضمان حقوق الملكية التي تحفظ لمشروعاتهم صفاتها الاحتكارية، الأمر الذي أنشأ تضاربا غريب الشأن، حيث أصبحت الحرية والتنافسية أداة للاحتكار وحماية له. غير أن تنامي هذه القدرات الاحتكارية وما صحبها من تزايد حدة التفاوت في مستويات الدخل، رغم التحرير المستمر في مجال التجارة وفي تشابك الأسواق المالية، لم يترك لأبناء الدول النامية سوى التكالب على الهجرة إلى

الاقتصادات الأكثر تقدما، بحثا عن فرص عمل عجزت اقتصاداتهم المنهوبة عن توفيرها، بينما يؤدي احتدام المشاكل الاقتصادية في الرأسماليات الكبرى إلى تفاقم البطالة بمعدلات مرتفعة ومستمرة عبر ربع قرن من الزمان. ومن ثم بدأت هذه الأخيرة تعمل على الالتفاف على نظرية التكامل السوقي التي صاغتها وطبقتها من أجل احتواء الدول النامية.

وليس هنا مجال تفصيل هذا المنهج المستحدث في التكامل الاقتصادي[33]، ولكن قد يكون من المفيد استعراض النموذج الرائد له، وهو النافتا NAFTA. وقد تم إنشاء هذا التجمع على مرحلتين. الأولى إقامة تنظيم ثنائي من خلال عقد اتفاقية تجارية بين الولايات المتحدة وكندا في 1988 تعرف باسم CUSTA، رغم المعارضة الكندية الشديدة نظرا لما يعزى إليها من تزايد الكساد وارتفاع معدل البطالة إلى أعلى مستوى يتعرض له الاقتصاد الكندي وهو 11.6 %، نتيجة انتقال بعض الشركات والصناعات الكندية إلى الولايات المتحدة تهربا من عبء الضرائب، وهو ما يشير إلى نوع المصاعب التي يمكن أن تترتب على منهج تحرير التجارة في غياب تنسيق السياسات الأخرى، خاصة المالية. ورغم أن تلك الاتفاقية لم تفلح في حل الخلافات بين طرفيها حول تجارة السيارات والأخشاب والبيرة، فقد بدأ الشمال الأمريكي يزحف جنوبا، في محاولة للخروج من مأزق تضييق الأسواق أمامه في نصف الكرة الشرقي، ومن الركود الذي ينذر بعواقب وخيمة[34]. فقد سعت الولايات المتحدة إلى إيقاف ضغوط الهجرة المتزايدة من الجنوب، التي باتت تهدد توازن التركيبة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي في الجنوب الأمريكي، وتؤثر في قوى العرض والطلب، لا سيما في سوق العمل. شكلت لهذا الغرض لجنة لدراسة الهجرة الدولية والتعاون على التنمية الاقتصادية، توصلت في تقريرها[35] إلى أن توسع التجارة "**هو العلاج طويل المدى الوحيد**" لضغوط الهجرة. وصيغت بناء عليه اتفاقية تضم المكسيك إلى دولتي الشمال في "منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية" أو نافتا North American Free Trade Area (NAFTA). وعقدت الاتفاقية في 1992/8/12 وبدأ تطبيقها من 1994/1/1 بعد تصديق برلمانات أعضائها عليها، لتصبح أكبر سوق في العالم حيث تضم 360 مليون نسمة مقابل 340 للجماعة الأوروبية، وإن كان مجمل الدخل القومي فيها 6.2 تريليون دولار مقابل أكثر من 7 في الجماعة الأوروبية، كما أن حجم تجارتها البينية 770 مليار دولار مقابل أكثر من 1150 مليار للجماعة، إلا أنها تتفوق في إنتاج النفط والحبوب. وتنص اتفاقية النافتا على إزالة الرسوم الجمركية فورا على نصف السلع المشمولة والبالغ عددها 9000 سلعة، و 15 % منها بعد خمس سنوات، وباقي السلع خلال السنوات العشر التالية بحيث تستكمل عملية التحرير (بالنسبة للمنتجات الزراعية) خلال 15 عاما. ويصحب ذلك إفساح المجال أمام المستثمرين من دول الشمال ليتمكنوا من ممارسة النشاط الاقتصادي داخل المكسيك، وإيقاف الهجرة منها، بدعوى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يوفر فرصا للعمل داخل الدولة، يجذبه ثلاثة أمور: رخص الأيدي العاملة فيها (نسب معدلات الأجور أقل من 1 : 20)، والتبادل التجاري الحر الذي يتيح للمستثمرين الأجانب تصدير مستلزمات الإنتاج للتصنيع، وغيرها من السلع، واستيراد المنتجات التي يجري تصنيعها فيها بتكلفة أرخص، وهو ما يفيد المستهلك الأمريكي؛ والاستفادة من قرب الموقع من أسواق أمريكا الجنوبية للتصدير إليها. وقد أثار هذا معارضة في كندا

وفي الولايات المتحدة خشية أن يؤدي انتقال رؤوس الأموال إلى مزيد من البطالة فيهما. وتبنى هذه المعارضة منافس الرئيس الأمريكي كلينتون، المليونير روس بيرو[36]. بينما تأمل المكسيك في وفود استثمارات أمريكية تبلغ حوالي 10 مليار دولار لتطوير صناعتها البترولية تسعى بواسطتها الولايات المتحدة إلى تأمين مصادر نفطية بديلة المصادر الخارجية (خاصة من المنطقة العربية)، وفي إنفاق 30 مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة لتطوير أجهزة الاتصالات فيها، وهو مجال تتفوق فيه كندا، التي تخشى أن يؤدي رفضها الانضمام لعزلتها، نظرا لأن 60 % من تجارتها يتم مع الولايات المتحدة. ومع ذلك يستمر الخلاف حول تجارة السيارات والطاقة وصادراتها من الملابس إلى الدولتين الأخريين في المجموعة.

وهكذا ظهر إلى الوجود أسلوب براجماتي لا يستند إلى نظرية بديلة للتكامل، تفسر مغزى إقامة تجمع يضم دولا شديدة التفاوت في النمو، ويتعامل مع الأبعاد التي رسمتها النظرية التقليدية للتكامل بصورة تناقض القاعدة التي تجعل التحرير الإقليمي البديل الثاني في الأفضلية للتحرير العالمي، بل إنه يتعارض مع فكرة الأخذ بالإقليمي باعتباره أقل من العالمي تعريضا لعدم التكافؤ:

- فهو لا يعتبر مقدمة لإنشاء اتحاد جمركي، بسبب اختلاف الظروف الاقتصادية لأعضائه، الأمر الذي يجعله عرضا لانحراف التجارة trade deflection، بمعنى اتجاهها إلى الدخول إلى الإقليم من خلال أقل أعضائه قيودا. ومعلوم أن الدول الأكثر تقدما أقل تقييدا من الناحية التعريفية، لكنها أشد تصلبا بالنسبة للقيود الأخرى الظاهرة والمستترة (المستندة إلى المواصفات وحماية المستهلكين).
- كما أنه يتعارض مع مفهوم السوق المشتركة، الذي يدعو إلى تحرير شامل لحركة عناصر الإنتاج. فبينما ينقل إلى المرحلة الأولى حرية انتقال رأس المال وحق ممارسة النشاط للاقتصادي وهو ما يعني حق انتقال رجال الأعمال من الشمال إلى الجنوب، فإن الأساس فيه حظر حركة العمال من الجنوب إلى الشمال. ويلاحظ أن العمال في الشمال يغلب عليهم الاشتغال في الخدمات التي جرى تحرير حركتها مع حماية ملكيتها، ومن ثم فهم غير محتاجين للانتقال الفعلي.
- وإذا كان تنسيق السياسات هو أحد الجوانب الهامة في التكامل، ويتصاعد شأنه مع ازدياد التقارب بين الدول الأعضاء، فإن هذا المنهج يعطي حقا شبه مطلق لدول الشمال لاشتراط السياسات التي يتعين على دول الجنوب (الأعضاء) تطبيقها، بحكم احتكارها قرارات الاستثمار واستمرار التفوق التكنولوجي، الذي يتزايد بسبب قدرة المستثمرين على إحداث "هجرة عقول" داخلية، باستقطاب من يثبت تميزه للعمل لديها، وربما لنقله إلى فروع خارجية لهم، الأمر الذي يزيد من حدة التباين داخل دول الجنوب، اقتصاديا واجتماعيا.
- وبالتالي فإنه تجمع لا يهدف إلى إقامة جماعة اقتصادية يمكن أن تنتهي إلى وحدة اقتصادية، نظرا لمدى التباين بين الاجتماعي والثقافي، الذي يكرسه تقييد انتقال الأفراد من الجنوب إلى الشمال.

وواضح أن الدول النامية التي تسعى إلى الانضمام إلى مثل هذه التجمعات، تنطلق من أمرين: الأول هو فقان الرؤية لإمكانية تنمية الموارد الذاتية، المالية والمعرفية، واستسلامها لضرورة تدبير هذه الموارد من الدول المتقدمة، وهو أمر تتبناه الرأسمالية العالمية وترعاه المنظمات الدولية، تحت مسمى نفاذ الاستثمار الأجنبي المباشر. الثاني هو أن مثل هذا التجمع يعتبر مؤهلا لها للنفاذ إلى الأسواق العالمية، في ظل تغلب منهج الاعتماد على التصدير، وعجز الدول النامية عن توفير أسواق لبعضها البعض تمكنها من تصحيح أوضاع الاقتصاد العالمي. ولتأكيد هذه التوجهات، تبدي الدول المتقدمة المعنية استعدادها للعمل "**كمرتكز لإصلاح السياسات الاقتصادية**" policy reform anchor، بمعنى أن تقدم العون لها لاجتياز الصعوبات التي يمكن أن تتعرض لها خلال تعديل هياكلها وسياساتها على النحو المطلوب[37]. وهذه الأبعاد جميعا تتعارض مع مفهوم التكامل، بما في ذلك التكامل من خلال السوق. ورغم أن هذا التكامل لا يهدف إلى إحداث تقارب اجتماعي، إلا أنه يفتح الباب واسعا أمام دول الشمال المتحكمة في رأس المال والتكنولوجيا لفرض هيمنتها من خلال الادعاء برعاية حقوق الإنسان، رغم أنها تحمي به في الواقع أنظمة تتميز بالاستبداد السياسي. ويترتب على استمرار هذا المنهج نوع من الانقسام داخل دول الجنوب، وهو ما تشهده أمريكا اللاتينية فعلا. بل قد يقود هذا مستقبلا إلى توجيه دول نامية أخرى، وبخاصة الدول العربية، للتعامل غير المباشر مع رأس المال الأمريكي، يدفعها إلى التعاون مع دول الجنوب الملحقة بها[38].

المشاريع الإقليمية على الساحة العربية

مقدمة

يعتبر الوطن العربي نموذجا لما تتعرض له الدول النامية جراء التشوهات التي يتصف بها النظام الاقتصادي العالمي. وتلعب عوامل عدة دورا مهما في هذا التعرض: فالموقع له ضلع هام، وكان من أهم محددات الإرث الاستعماري، الذي جعل منه مرتعا للمطامع الأوروبية، وما زال. والتميز بأنه مهبط الأديان السماوية جعله يعيش في وجدان أصحاب العقائد المختلفة، ويدرَج فيما بات يعرف بصراع الحضارات، وإلى جانب هذا وذاك فإن النفط لعب، ويظل، دورا عميق الأثر في العلاقات بين الدول العربية، وبينها وبين القوى الكبرى، التي لا تتورع عن الادعاء بأن لها مصالح في الوطن العربي، تأتي في المقام الأول قبل مصالح أهله. وما يحدث على الساحة العربية يكاد يكون نموذجا فريدا للتداخل بين التطورات الاقتصادية وبين الأبعاد السياسية والاجتماعية والسياسية، ويجعل منه حقل تجارب لصيغ جديدة من العلاقات الدولية والإقليمية. كما أنه تعبير عن بدايات سباق بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وعن تباين في وجهات نظر أعضاء هذا الأخير بالنسبة لما يسمى المجال الأوروبي. يضاعف من خطورة هذه الأبعاد ما تعرضت له التجربتان العربيتان التنموية والتكاملية من إحباطات، بعد أن تركت وفرة الأموال عقيدة لدى كثير من الدول العربية بأن المال، حتى بعد أن زال أو كاد، هو المدخل إلى مستقبل أفضل.

وسنحاول فيما تبقى من هذه الدراسة التعرف على الآثار المترتبة على المشروعات المطروحة في ظل التغيرات التي تعرضت لها الإقليمية التي تحولت، كما رأينا، من قاعدة لمواجهة القوى العالمية، إلى أداة لدمج الاقتصادات النامية في نظام عالمي تتزايد فيه قوى الاستقطاب وقدرات الهيمنة. ويأتي المشروعان الأوسطي والمتوسطي، وتداخلاتهما في المقدمة. ولكننا سوف نمهد لهما بما تتعرض له مصر تحت اسم الشراكة مع الولايات المتحدة.

أولا – الشركة المصرية الأمريكية

في سبتمبر/أيلول 1994 أعلن الرئيس المصري مبارك ونائب الرئيس الأمريكي آل جور "**مبادرة للشراكة للتنمية والنمو الاقتصادي**"، تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي العادل وتشجيع القطاع الخاص لخلق فرص عمل جديدة في مصر عن طريق الآتي:

- توسيع العلاقات الاقتصادية بين الدولتين في مجال التجارة من خلال القطاع الخاص.
- تأسيس "حوار" بين الحكومتين المصرية والأمريكية والقطاع الخاص في الدولتين عن سياسات كيفية تسهيل النشاط التجاري بين البلدين.
- مساعدة القطاع الخاص المصري لرفع مستوى الإنتاجية حتى يصبح أكثر قدرة على التنافس في الأسواق العالمية.
- رفع تأثير برامج المساعدات الأمريكية إلى الدرجة القصوى لتعزيز النمو الاقتصادي للقطاع الخاص.
- تحسين التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا وخاصة عن طريق القطاع الخاص.

ويفترض أن يتم **حوار السياسات** تحت مظلة **اللجنة المصرية الأمريكية المشتركة للنمو الاقتصادي**، التي تضم وزراء وكبار مسئولين من كلتا الحكومتين، تعاونها ثلاث لجان فرعية:

- لجنة السياسات الاقتصادية والتجارة والاستثمار والتمويل الخارجي.
- لجنة التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية.
- لجنة التنمية المتواصلة والبيئة.

وتم إعلان قيام **هيئة مستقلة من رجال الأعمال** التنفيذيين في القطاع الخاص لكلتا الدولتين تحت اسم **المجلس الرئاسي** بهدف إمداد اللجنة المشتركة بمنظور القطاع الخاص حول القضايا الاقتصادية والتجارية الثنائية، ومساعدة كبار القادة السياسيين في حكومتي الدولتين لاستغلال الفرص المتاحة في مجال الاقتصاد والتجارة وجذب اهتمام المستثمرين الأمريكان وتبصير آخرين بأن هناك فرصا لتقديم تكنولوجيا حديثة لمصر، وبإعطاء النصيحة للدولتين في مواضيع خاصة بنمو أعمال القطاع الخاص بما فيها المقومات القانونية والتنظيمية.

ورغم أن اتفاقية الشراكة هي في المقام الأول مبادرة للقطاع الخاص، إلا أن حكومة الولايات المتحدة من خلال وكالة التنمية الدولية وعدت بدعم المشاركة عن طريق:

- نقل التكنولوجيا والقدرة على المنافسة.
- تنمية صعيد مصر.

- تنمية السياحة في سيناء والبحر الأحمر والصعيد.
- المشاريع ذات البداية السريعة التي تقوم بتوفير الصفقات ذات الأنشطة المترابطة والتي تتوافق مع أولويات الحكومتين المصرية والأمريكية تعطي للحكومتين الفرصة لدعم تنمية القطاع الخاص.

وبموجب اتفاق ثنائي للتعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا وقّع في 1995/3/20، تم تشكيل **المجلس المشترك للعلوم والتكنولوجيا**، وصندوق مشترك لتشجيع البحث العلمي وتطبيقات القطاع الخاص للبحث العلمي سواء في الولايات المتحدة أو مصر. ويعد التعاون في هذا المجال عنصرا أساسيا في برنامج المشاركة للنمو الاقتصادي والتنمية. ومن بين المجالات التي يتم التركيز عليها في مجلس التعاون المشترك الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية، وبدائل الطاقة المتاحة والمشروعات الخاصة بحماية البيئة، والعلاقة بين العلوم النظرية والعمالة والاستثمار والتنمية.

ويتكون المجلس الرئاسي من 15 رجل أعمال من كل من الجانبين. وهو يضم من المصريين أعضاء في غرفة التجارة المشتركة، تأتي التجارة (أساسا التصدير الأمريكي إلى مصر) على رأس اهتماماتهم؛ كما أنه يضم بعض الصناعيين، ويخدم أغراضه في مصر جهاز بحثي باسم "المركز المصري للدراسات الاقتصادية". ويعقد المجلس اجتماعا في بداية كل عام، وآخر في منتصفه، ويختم أعماله بحضور الرئيس المصري ونائب الرئيس الأمريكي. ويتولى رجال الأعمال، بما لهم من دالة على أجهزة الإعلام، التعبير عن آرائهم في السياسة الاقتصادية المصرية، بما قد يضع المسئولين المصريين في حرج إزاء الطرف الأمريكي، مستغلين كون المجلس يتمتع برئاسة هي رئاسة الدولة. وهكذا بدأ سعي حثيث لإنشاء نوع من **المظلة لرعاية القطاع الخاص الوليد في مصر**، الأمر الذي ولّد لدى أعضاء هذا المجلس من رجال الأعمال المصريين اعتقادا بأن آراءهم تجد ترحيبا من الجانب الأمريكي، الذي يملك قوة التأثير التي تعززها المطالبات المصرية المستمرة والملحّة بضرورة تحقيق زيادة ملموسة في الاستثمارات الأمريكية.

وبعبارة أخرى بدأ يتولد في مصر نوع من **الوصاية على القطاع الخاص**، أو بعبارة أدق، على شريحة من هذا القطاع، لها صلة وثيقة بالمصالح الأمريكية، حولتها من فئة مصالح، إلى جماعة ضغط تسعى إلى إدارة شؤون التنمية في مصر، وإلى إدارة اقتصادها، دون أن يكون لها وضع على خريطة التمثيل الشعبي، وفقا للأصول الديموقراطية التي تدعي الولايات المتحدة الحرص عليها، بما في ذلك انعدام أهليتها في تمثيل القطاع الخاص الوطني المصري. والغريب أنه لم يجر، ولن يحدث، تقييم للسياسات الأمريكية، فهذه فوق الشبهات، وهي بطبيعة الحال ليست من شأن مصر، الأمر الذي يجعل كلمة الشراكة أو المشاركة غير ذات موضوع. الشيء الوحيد الذي طولب به الأمريكان هو مزيد من الاستثمارات، ورجاءٌ بتعزيز المؤتمر الشرق أوسطي الذي عقد في القاهرة، وهو ما يبين مدى وثوق العلاقة بين المشروعين (وستتضح الصلة العضوية بينهما فيما بعد). والأغرب من ذلك، أنه رغم اتفاقيات التعاون التكنولوجي الذي قيل أنه سوف يدعم القدرات المصرية في مجالات حديثة، إذا بالمطالب الرئيسية تنحصر في فتح **مشروعات البنية الأساسية**، وبخاصة الطرق والمطارات،

والمناطق المخصصة لمشروعات سياحية، لاستثمارات تتيح لرجال الأعمال الأمريكيين التحكم في مرافق أساسية – هي أساسا من اختصاص الدولة، حتى في أشد النظم تمسكا بآليات السوق – ومن ثم فيما يعتمد عليها من نشاطات. وبدلا من أن يتحمل المستثمرون الأجانب المخاطر في قطاعات جديدة، خاصة التصديرية، بما لهم من خبرة ومن رسوخ أقدام في الأسواق العالمية، إذا هم يطالبون أولا بقطاعات غير اتجارية nontradable، خلو من المخاطر، وتلقي على الاقتصاد المصري عبء تحويل عائداته (بل ورؤوس الأموال ذاتها) بالعملات الأجنبية. ثم هم يطالبون باستثمارات في قطاع الطاقة، وهو ما يتم في جميع الأحوال دون انتظار شراكة أو مناخ استثمار، وفي قطاع السياحة خاصة في سيناء من أجل إقامة ثقل اقتصادي يحمي إسرائيل، دون أن يمنعها من القيام بعمليات عسكرية، حينما تريد. من جهة أخرى فإن هناك محاولة لاستغلال الخامات المتوفرة، مثل الألمنيوم، بإقامة مصانع كبيرة تقضي على جانب كبير من العمالة التي توفرها مصانع صغيرة أصبحت مهددة بالإغلاق.

على أن مما يلفت النظر مطالبة رجال الأعمال المصريين بعقد **اتفاقية منطقة تجارة حرة** بين مصر والولايات المتحدة، وكأنه لم يكف المشاكل التي ترتبت على جولة أوروجواي،، فإذا بنا نتطوع بالتنازل عما منحته هذه الجولة من فترة سماح للدول النامية، ومنح أكبر شريكين تجاريين (من خلال الشراكتين الأمريكية والأوروبية) حرية النفاذ تجارة ورأسمالا إلى الأسواق المحلية. ويدعي البعض أن هذا بمثابة "فواتح الشهية"، مشيرين إلى ما تقدمه إسرائيل من تسهيلات، دون تفسير لإقبال رأس المال الأجنبي على قطاع النفط الذي استحوذ على أكثر من ثلاثة أرباع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، وتفضيله الاستثمار في حوافظ مالية لأدوات استثمارية، يرتفع فيها عنصر المضاربة. بل إن البعض يقدم ما يندرج تحت عنوان "العذر الأقبح من الذنب"، بالادعاء أن هذا سوف يوقف الاتجاه المتصاعد حاليا من بعض المنتجين المصريين لاستخدام المزايا التي تتمتع بها إسرائيل في منطقة التجارة الحرة بينها وبين أمريكا عن طريق جلب الأقمشة المفصلة من إسرائيل وتجميعها في مصر ثم إعادتها إلى إسرائيل مرة أخرى لتجد طريقها بعد ذلك إلى السوق الأمريكية باعتبارها صناعات إسرائيلية. ولا يذكر هؤلاء أن التحالف الأمريكي الإسرائيلي استراتيجي، وأن إسرائيل تعمل على تطوير تكنولوجياتها الخاصة، مستعينة بالعقول الشرقية المهاجرة لها، لتجذب الاستثمار الأمريكي وتتبادل معه النفع. وبينما تعزز الصناعات الحربية المتطورة في إسرائيل، بما يهدد الأمن القومي العربي، إذا بالشراكة تؤدي إلى مطالبة بتحويل مصنع دبابات مصري إلى إنتاج مدني. ويعتبر هذا نموذجا لما تعمد إليه الدول المتقدمة من منح تفضيلات لدول بعينها، لتدفع دولا أخرى إلى التسابق للوقوع بين براثنها. فالشراكة الأمريكية إما أن تنتهي إلى سراب، أو أنها إذا حققت نجاحا فستجبر دولا أخرى على سلوك نفس الطريق، بما يحقق المصالح الأمريكية في المقام الأول، ويحدث انقساما نتيجة تعزيز التضارب بين الدول العربية وبعضها البعض. وليس أدل على ذلك من أن بعض المحللين يحاول صراحة إغراء المستثمرين الأمريكيين بالاستفادة من جعل مصر مركزا إقليميا للاستثمارات لتمكين الشركات الأمريكية من إعادة التصدير إلى الدول العربية وجنوب أوروبا وأفريقيا وتعزيز القدرة

التنافسية للصادرات الأمريكية في هذه المنطقة[39]. وهكذا تتحوّل مصر إلى أداة إدماج المنطقة في السوق الأمريكية، رغم كل ما يُدّعى من ضرورة دفع التكامل العربي إلى الأمام.

ثانيا – الشرق أوسطية

لا جدال في أن أخطر المشروعات المعروضة على الساحة العربية هو ما يسمى "الشرق أوسطية" إشارة إلى إقليم يعتبر شرقا أوسط من وجهة نظر غرب أوروبا، ولكنه يتميز من نفس وجهة النظر بأنه يضم إسرائيل ودولا أخرى. ويبدو أحيانا أن المقصود هو إقامة سوق مشتركة تجمع دولا تتصف بهذه الصفة الجغرافية السياسية، ومن ثم يجري تجاهل تباين المنظومات الثقافية والأصول الحضارية التي ميزت بين العرب والفرس والأتراك (رغم خلافتهم العثمانية) والصهيونية التي أُقحمت مؤخرا كحركة سياسية عنصرية، تتمسح فيما أسمته الحضارة اليهودية، وقوامها التميز العرقي، ومن ثم فهي تحرص على التباين، رغم أنها تفرض نفسها على الواقع الجغرافي الذي يعرف الإقليم وفقا له[40]. وفي اعتقادنا أنه يجب التمييز بين الصيغ المستمدة من نظريات التكامل، وبين ما تضمنته اتفاقيات أوسلو من تعاون إقليمي، وبين الإجراءات التي تتخذها إسرائيل على أرض الواقع خارج الإطارين السابقين. كما أنه من المهم التعرف على أوجه الشبه أو التعارض في المنظورين اللذين طرحهما كل من بيريز ونتنياهو[41]. ففي النهاية يبدو أن القرار في هذا المشروع ما زال بيد إسرائيل والولايات المتحدة، وأن العرب لم يخرجوا بعد من منهج رد الفعل الذي ساد تصرفاتهم عبر نصف القرن الماضي.

(1) دعاوى التكامل على الطريقة الأوروبية

يردد الأوروبيون أحيانا ما دعا إليه بيريز من أن التكامل وفق النموذج الأوروبي هو الطريقة المثلى من أجل امتصاص العداوات وإزالة المرارات التي خلفتها الحروب المتتالية. ويترجم هذا إلى أمرين: الأول هو البدء ببنيلوكس شرق أوسطي، يتمثل في تجمع ثلاثي يتمثل في اتحاد يضم لإسرائيل كلا من الأردن وفلسطين (أو بالأحرى السلطة الفلسطينية). والثاني هو التوسع المستمر بضم أعضاء جدد، كما فعلت أوروبا حينما انتقلت من الثلاثة إلى الستة فالتسعة فالعشرة، فالخمسة عشر، والبقية تأتي. ويتجاهل هذا عددا من الحقائق التي تظهر خطل هذه الدعوى:

- أن البنيلوكس لم تكن دولا متحاربة، بل كانت في الواقع تسعى إلى استعادة وحدة كانت قائمة تاريخيا بينها من قبل[42].
- وبالتالي لم يكن بينها دولة مصطنعة أو مغتصبة لحقوق جاراتها. وقد دعت إلى اتحاد أوروبي أوسع لأنها كانت تدرك أن حجمها الصغير لا يسمح لها بأن تشغل مكانة تصبو إليها بين دول أكبر.
- وحينما دخلت ألمانيا المعتدية الجماعة الأوروبية كانت تسعى إلى استعادة مكانتها كدولة مستقلة، بعد أن فرض عليها الحلفاء قيودا حدت من سيادتها، بل وجرى تقسيمها إلى دولتين منفصلتين.

- والدول الأوروبية كانت كلها دولا أصيلة يجمع بينها أسس ثقافية متقاربة، سمحت لصفة أوروبي أن تكون هوية مقبولة، ليس فقط لكون أوروبا واقع جغرافي، بل لأنها مجتمعات تفاعلت معا عبر التاريخ، يرى بعضها أن التقسيم القطري افتعل حدودا من الأفضل إزالتها.
- وقد كانت أوروبا هي صانعة السلاح الذي استخدمته في حروبها، وهو ما جعل لإقليمي الرور والسار مغزى هاما بالنسبة لتكاملها، وجعل إقامة جماعة الفحم والصلب عنصرا رئيسيا في تحقيق السلام المفتقد. ومعلوم أن السلاح في الشرق الأوسط مصدره أمريكا، وهي دولة لا تخفي إصرارها على تمكين إسرائيل من التفوق العسكري المطلق، الآن ومستقبلا، رغم لبسها مسوح رعاية السلام.
- ولم تشترط فرنسا أو ألمانيا أو إيطاليا انفرادا بتفوق أمني بدعوى أن الأطراف الأخرى مشكوك في نواياها. ومن ثم ترجم إجماع الدول الأوروبية على الرغبة في السلام فورا إلى قبول الجميع المشاركة في ترتيبات أمنية مشتركة، إلى حد التفكير في جماعة دفاعية تضمها.

إن الاعتبارات السابقة تشير إلى أن التشبيه بالنموذج الأوروبي لا يستند إلى أي أساس عملي، ناهيك عن دعاوى السلام العادل التي لا تجد سبيلها إلى رعاة السلام وإلى المتفرجين عليه. وبالنسبة للشق الاقتصادي في هذا النموذج، الذي يتركز في إقامة اتحاد جمركي، فإنه لم يكن طريقا لخلق علاقات اقتصادية غائبة أو ضعيفة (كما ثبت من فشل تجارب الدول النامية التي أخذت به) بل إن البدء من درجة عالية من وثوق العلاقات شرط جوهري حتى تؤدي إزالة العوائق إلى حفز مزيد من النمو. أما الشق الآخر للتكامل، الذي جعل المنهج الوظيفي بديلا للمدرسة الفيدرالية، والذي ربط السلام بالتكامل، فقد استند إلى رؤية الوحدة السياسية نهاية منطقية له، وهو ما اشترط البدء من تقارب اقتصادي وتوافق اجتماعي. وبناء عليه كانت السلطة فوق الوطنية أمرا مطروحا منذ البداية، وهو ما لن تقبله إسرائيل بحكم بقائها في موقع الأقلية بحكم كونها واحدة من ثلاث دول على الأقل.

(2) دعاوى التكامل على الطريقة الحديثة

رأينا أن البديل لمنهج التكامل، سواء السوقي market integration، أو الإنتاجي أو الإنمائي production or development integration، بالنسبة إلى دول نامية، ينطلق من واقع الاختلاف في المستويات الاقتصادية والتباين في المنظومات الثقافية، ومن ثم في الأهداف. فهو يفترض أن الطرف الأقوى يسعى إلى تفادي تولد قوى طاردة داخل الدول الأقل تقدما تهدد استقراره، كما أنه يتطلب في نفس الوقت البدء من نقطة ترتفع فيها درجة اعتماد الدول الأخيرة على الاقتصاد الأكثر تقدما. أما الأعضاء الأقل تقدما فـيرغبون تأمين وجودهم في الأسواق العالمية بدءا من فتح الحدود مع الدولة ذات الثقل الأكبر في علاقاتهم الخارجية. حتى كندا، رغم استمرارها إلى اليوم في المطالبة بإعادة النظر في الاتفاقية التجارية مع الولايات المتحدة، وفي اتفاقية النافتا، تجد نفسها منساقة إلى الإبقاء على عضويتها فيهما بحكم ثقل العلاقات مع جارتيها؛ كما أن المكسيك تتصرف من منطلق مماثل. يضاف إلى ذلك اعتقاد الدول النامية أن شريكاتها الأكثر تقدما، في حرصها على استقرارها، تبدي استعدادا للعمل كمرتكز لإصلاح السياسات الاقتصادية، كما فعلت الولايات مع المكسيك في أزمتها الأخيرة.

ويفترض هذا ضمنا أن رأي الدولة المتقدمة فيما يعتبر إصلاحا اقتصاديا يتفق وصالح تلك الدول ومتطلبات التنمية فيها.

وواضح أن أيا من الدول الشرق أوسطية العربية لا يعتبر مؤهلا للعب دور الشريك الأكبر في هذا النوع من التكامل؛ بل إنه إذا كان من بينها من يستطيع ذلك فليس لديه الدافع العملي أو الخلقي لأن يتولاه بالنسبة إلى إسرائيل، اللهم إلا إذا كان في تقديره أن هذا يرضي أمريكا، وأنه بحاجة إلى هذا الرضا. وتميل دول عربية إلى تجاوز قاعدة تسليم المفتاح للمشروعات العمرانية والتنموية إلى تطبيقها في شؤونها الأمنية والسياسية. على الجانب الآخر فإن الاقتصاد الإسرائيلي أضأل من أن يتولى الدور القائد للمنطقة نحو تنمية عز تحقيقها، حتى في ظل تشبث دول فاعلة فيها بالاندماج في الاقتصاد العالمي، وبخاصة مع الاقتصاد الأمريكي. و تسعى تركيا جاهدة لالتحاق بالاتحاد الأوروبي، وقد دخلت مؤخرا معه في اتحاد جمركي. وهي في نفس الوقت تنصاع لتوجيهات الولايات المتحدة بالتحالف العسكري مع إسرائيل، بدعوى التعاون معها في برامج تطوير وصيانة طائراتها، لتصبح جزءا من استراتيجية الهيمنة العسكرية التي تعمل على ضمانها لإسرائيل، خاصة تجاه العرب. وحتى لو توفرت للاقتصاد الإسرائيلي الشروط المميزة للدولة القائدة، فإن من الغباء أن يتصور أنها مستعدة للقيام بهذا الدور بصورته الكاملة. فالاستقرار عندها ليس بحدوث تنمية عربية بقيادتها تجعل العرب يعزفون عن تهديد أمنها، بل هو بقاء العرب عاجزين عن تهديد هذا الأمن، أرادوا أم لم يريدوا. أي أنه ليس استقرار منبعه القوة كما تدعي الدول الداعية للمنهج البديل، بل مرده العجز، ومن ثم فقوامه استمرار العجز. فتهديد الاستقرار الذي يراد تلافيه بهذا المنهج مرجعه أن التخلف النسبي يولد قوى طرد نحو الاقتصاد الأكثر تقدما تؤدي إلى افتقاده مقومات التوازن عند مستوى دخل مرتفع، وهذا لا ينطبق على توصيف المرحلة السابقة من الصراع، كما أن الاستقرار المعرض للتهديد هو ذلك الخاص بالدول العربية من خلال اغتصاب حقوقهم لإقامة دولة عنصرية ذات اقتصاد يرتبط ارتباطا وثيقا بالرأسمالية العالمية بصورة عضوية. فإذا أضيف إلى ذلك الادعاء بأن إقامة علاقة على هذا النحو تؤدي لإعادة العرب حساباتهم على أساس أنهم يستفيدون حتما من هذه العلاقة، وأنهم في الوقت نفسه سوف يتعرضون لخسائر تكون من الكبر بحيث تثنيهم عن المساس بأمن إسرائيل حتى لا تفلق أمامهم أبواب الاستفادة من حسن العلاقات معها، فإن التفسير الوحيد هو أن المنطلق الأمريكي الصهيوني هو إنشاء حالة من التبعية لمتبوعٍ لا يملك صفة القيادة، وهذا هو شر أنواع التبعية، فهو تبعية للرأسمالية العالمية وللولايات المتحدة بالوكالة.

(3) دعاوى التعاون الإقليمي

ذكرنا من قبل أن ما جرى طرحه استند إلى مفهم التعاون الإقليمي، وفقا للمصطلح الذي ورد في البروتوكول الملحق الرابع لاتفاقية غزة – أريحا أولا، والمسمى "بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي الفلسطيني حول برامج التنمية الإقليمية"، في سياق المسار متعدد الأطراف. وجرى التعبير عن هدفه بأنه "النهوض ببرنامج تنمية المنطقة، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة، تبادر إليها الدول السبع

الكبار. وستطلب الأطراف من السبعة الكبار السعي لإشراك دول أخرى مهتمة في هذا البرنامج، مثل أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول ومؤسسات عربية إقليمية، وكذلك أعضاء من القطاع الخاص"[43]. وإلى جانب برنامج التنمية الاقتصادية للضفة والقطاع، حددت الاتفاقية العناصر التي "يمكن أن يتشكل منها **برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمي**". وواقع الأمر أن هذه العناصر لا تشكل برنامج تنمية إقليمي، بل هي مجموعة من المشروعات تحقق ثلاثة أمور رئيسية:

- الأول إثبات حق إسرائيل في الموارد الطبيعية العربية ودورها كشريك في إدارة هذه الموارد وفي تطويرها وبخاصة موارد المياه، وتحلية المياه، واستغلال منطقة البحر الميت، ومكافحة التصحر.
- الثاني الاستفادة من حاجة التنمية في المنطقة إلى موارد مالية (وهو ما يؤكد عليه البنك الدولي) بالترويج لإقامة صندوق تنمية للشرق الأوسط يتحول إلى بنك تنمية للشرق الأوسط.
- الثالث السيطرة على أهم عناصر القوة العربية، وهو الهيدروكربونات، بالتعاون الإقليمي من أجل نقل الغاز والنفط وموارد الطاقة الأخرى وتوزيعه واستغلاله صناعيا. فإسرائيل ليست دولة منتجة، والنقل والتوزيع والاستغلال الصناعي يعني استغلال موارد لا تملكها إسرائيل أو فلسطين، بل إنها عمليات تأثرت سلبا على مدى خمسين عاما باعتراض الكيان الصهيوني طريقها.
- والرابع هو اختيار قطاعات تزيد من كفاءة الاقتصاد الإسرائيلي، وبخاصة تلك التي تزوده بطاقات في النقل والاتصالات ومصادر الطاقة والمياه بكلفة أقل، والاستفادة من شبكات الكهرباء، دون أن يوجد ما يثبت أن دخول إسرائيل شريكا للدول العربية في هذه القطاعات سوف يساعد على تخفيض الكلفة بالنسبة لهم بنفس القدر.
- وفي كل هذا تستند إلى علاقاتها الوثيقة بالرأسمالية العالمية، لتمارس تحكما في قرارات الاستثمار والتشغيل وتسويق منتجات هذه القطاعات، وبخاصة السياحة، والخطة الإقليمية للتنمية الزراعية.

فالقضية هنا ليست ما يدور من حوار حول ما يسمى بالهيمنة الإسرائيلية، بل إنشاء وضع يستنسخ قواعد عدم التكافؤ، التي تسعى القوى الرأسمالية بموجبها إلى تحقيق مزايا تنافسية ليست من حقها من خلال استغلالها موارد الدول النامية، من خلال تطبيق مشوه لقواعد نظام رأسمالي دولي يفتقد مقومات الكفاءة التي تدعيها له النظرية النيوكلاسيكية.

يضاف إلى ما تقدم أن هذا البرنامج الإقليمي تم فرضه من خلال رضوخ السلطة الفلسطينية لمطالب صهيونية في ظل تردي الأوضاع العربية. ولم يكن أي من طرفي الاتفاقية مخولا بالتحدث باسم المنطقة عامة، أو باسم الدول العربية، سواء ما ورد اسمه بالتحديد كالأردن، أو بالتنويه كمصر (بالنسبة للسياحة) أو دول الجوار الإسرائيلي (بالنسبة لشبكات النقل والكهرباء وموارد المياه) أو دول منتجة للنفط والغاز. ولم يقتصر تجاوز أطراف الاتفاقية الثنائية حدودهما على تحديد موضوعات ورسم مسار ما سمي المفاوضات متعددة الأطراف، فقط، بل وأيضا بإقحام أطراف أخرى كالدول السبع دون أن يكونوا مخولين من باقي دول المنطقة. بل إن السلطة الفلسطينية أقرت بذلك إقحام دول ومؤسسات عربية إقليمية مع علمها أن هذه المؤسسات هي أساسا مؤسسات تكامل عربي، كما أشير إلى أعضاء

من القطاع الخاص وهو تطبيق للقاعدة الأمريكية التي اتضحت من مضمون اتفاقية الشراكة مع مصر، الأمر الذي فتح الباب أمام إعطاء دور سياسي لهذا القطاع كما سنرى فيما بعد.

(4) الاستيطان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الإسرائيلي

يأتي المشروع الشرق الأوسطي أساسا كطرح إسرائيلي في إطار نجاح إسرائيل في إثبات أنها قد وجدت لتبقى، واتضاح تعذر تمسك العرب بخيارهم الأول وهو تحرير فلسطين وإقامة دولتها من النهر إلى البحر (مقابل الخيار الأول لإسرائيل وهو إقامة إسرائيل الكبرى من النهر إلى النهر) . وباستثناء حالة نجاح الصراع العسكري في حسم الموقف لصالح تحقيق الهدف الكامل لأحد الطرفين، فإنه لا بد أن يخلي السبيل إلى حوار دبلوماسي تجري فيه مواصلة الصراع بأساليب غير عسكرية، أملا في الوصول إلى صيغة يقبلها الطرفان، أو ما يسمى بالتسوية السلمية. ويزداد الدافع إلى تقبل الأخذ بهذا الأسلوب إذا ثبت أن الصراع العسكري لن ينتهي بهزيمة كاملة لأحد الطرفين. فالالتجاء إلى الصراع المسلح يعني قبولا بما يترتب عليه من تكلفة طالما ظلت دون العائد من هدف يُعتقد أنه قابل للتحقيق. فإذا انحسر الهدف فإن العائد غالبا ما يصبح دون حجم التكلفة التي يفرضها صراع بحجم الهدف الأصلي. وهناك ادعاء بأن كلا من طرفي صراع "الشرق الأوسط" قد وصل إلى مثل هذه النقطة، الأمر الذي يستبعد رؤية الطرفين لإمكان معاودة الصراع العسكري في المستقبل القريب، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار تعقد الحسابات بسبب وجود أطراف خارجية تجني منافع وتتحمل أعباء نتيجة استمرار الصراع الشرق أوسطي[44].

ويرى بعض المحللين أن العرب أخطئوا الحساب عدة مرات، فكان عليهم التواضع بالهدف مع أن الكلف كانت تزيد باستمرار. ويتناقض هذا مع مقولة ثانية يرددونها بأن كلا من الطرفين قد اضطر إلى التواضع عن هدفه الأولي (فلسطين كاملة، أو إسرائيل الكبرى) [45] ومن ثم توجد أرضية مشتركة تتيح مجالا متقاربا (وإن لم يكن متعادلا بحكم تواضع انتصار العرب في 1973 إزاء إنجاز إسرائيل في 1967) للتفاوض الدبلوماسي. ووجه الخطأ في هذا الطرح هو أن ما يعتبر تماثلا في العجز عن تحقيق الأهداف المبدئية، مبعثه اضطرار العرب إلى التخلي عن جانب من هدفهم الأصيل، بقبول وجود كيان صهيوني (ما) على أراض أرادوا لها أن تبقى عربية خالصة، بينما نجحت إسرائيل في أن تحقق جانبا من هدفها الأولّي دون أن تجد نفسها ملزمة بالإعلان عن التخلي عنه[46]. بعبارة أخرى فإن ما حدث هو تراجع في الهدف العربي مقابل تقدّم نحو الهدف الإسرائيلي. وبناء عليه فإنه لا يوجد ما يثبت أن المرحلة الحالية التي توصف بأنها تسوية سلمية هي ختام حقيقي للصراع العسكري من وجهة النظر الإسرائيلية، وبالتالي يصبح السؤال مطروحا: هل الصيغة المطروحة للشرق أوسطية من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل تعتبر بداية لعهد سلمي تسود فيه علاقات "عادية" normal (ولا نقول تطبيعا لأنه لا يوجد ما هو طبيعي natural في العلاقات الدولية) يراد لها أن تكون "حميمة" من منطلق الحرص على استمرار السلام، أم أنها مرحلة وسيطة لتحقيق جانب من الهدف المعادي بكلفة

أقل، ومن ثم تبقى احتمالات العودة للصراع العسكري (أو على الأقل ممارسة إجراءات عدوانية) غير مستبعدة في المستقبل المنظور ؟

وإذا كانت القوى المساندة لإسرائيل تحول دون تمكين العرب من تحقيق هدفهم باستخدام الصراع العسكري، فإن هذا لا يعني أن يشفعوا التخلي عن الحرب باستبعاد السلاح كعنصر فعال في المعركة السياسية. أما إسرائيل فقد أصبح البديلان قائمين أمامها: فهي من ناحية تحتفظ بحق استخدام الخيار العسكري، وتمارس نماذج منه بصورة منتظمة حتى الآن؛ ومن ناحية أخرى فهي تشارك في عملية السلام متظاهرة للعالم بأنها راغبة فيه مؤكدة في الوقت نفسه أن مفهومها لأمنها هو الفيصل الوحيد إزاء من هددوا ويهددون وسيظلون يهددون أمنها. ومن ثم، فما هي وظيفة الطرح الاقتصادي الذي بدأه بيريز، والذي يبدو أن نتنياهو لا يعبأ به ؟ وإلى أي حد يعتبر نقطة تحول نحو ما يسمى "شرق أوسط جديد" ؟ وحتى نمهد للإجابة، نستحضر سؤالا آخر يثيره دعاة الاستسلام لما يطرحه الجانب الآخر كسلام: ماذا لو كنا قبلنا التقسيم، الذي كان يحصر إسرائيل في دويلة صغيرة، وفي نفس الوقت يمنح فلسطين وضعا مماثلا ؟ هل كان هذا يوقف الحرب نهائيا، وهل كان يفتح الباب لتعاون إقليمي، وما هو، وما دور إسرائيل فيه ؟ السؤال الآخر، لماذا "السلام الآن" ؟ وحتى تتوفر عناصر الإجابة، علينا أن نتأمل الاستراتيجية التي اتبعتها إسرائيل قصورها الكمي في مقابل ما اعتقد العرب أنه تفوق لصالحهم. ولن نجد نفسنا بحاجة إلى عميق بحث لكي نجد الإجابة في إتباعها منهج "الاستيطان" الذي يتجاوز الآن الاستيطان الجغرافي الذي ينشئ مستعمرات يهودية في الأراضي العربية تمتد إليها الذراع، ومن ثم السيادة، الإسرائيلية لحمايتها. والغريب أن العرب أكملوا هذه الاستراتيجية بتفريغ المواقع العربية من تواجدهم المكثف، وهو ما كان يدعو إليه الاستناد إلى تفوقهم الكمي.

الاستيطان المقصود هو استيطان اقتصادي اجتماعي ثقافي، يتخذ أشكالا أربعة: الأول هو النفاذ إلى العقل العربي لتغذية الشعور بأمرين: خطأ العرب فيما اقترفوه في حق إسرائيل[47]؛ وخلق قاعدة تسلم بوجود قوى فاعلة في إسرائيل تريد السلام بالمفهوم الذي يتصوره العرب، والأخطر أن الأمر تحول إلى صراع بين المثقفين العرب، محدثا شرخا يماثل ذلك الذي أحدثه اجتياح العراق للكويت[48]. الثاني هو البدء بتشكيل ما يسميه محمود عبد الفضيل[49] مثلث إسرائيلي–أردني–فلسطيني لاختراق المجال الاقتصادي العربي. ومعنى هذا إيجاد وكلاء عرب يدافعون عن التكامل الإقليمي المتمحور حول إسرائيل، ويحثون على توسيعه. الثالث هو توثيق العلاقات بمراكز اتخاذ قرارات اقتصادية عربية سواء سلطات رسمية تسعى لإنجاح مشروعات اقتصادية معينة، أو رجال أعمال تزين لهم فرص ربح تبدو متعذرة بدون التعاون الإقليمي، أو شرائح من المجتمع العربي تعجز الأنظمة القائمة عن تلبية احتياجاتها. الرابع، هو وضع كل هذا في إطارين إقليمي وعالمي مناسبين: بإقامة مشروعات الربط الإقليمي المصممة لتحقيق هيمنة إسرائيل على شبكات الطرق ومسارات التجارة وقنوات التمويل والتطوير التقاني في المنطقة، وفق نظرية المركز والأطراف، إذ تلتحق الاقتصادات العربية القطرية

بهذا التنظيم من دون تنسيق أو تكامل مسبق، إضافة إلى خلق **آليات مؤسسية** تعمل على إدارة حركتها بالتواطؤ مع الولايات المتحدة، تحل تدريجيا محل الإطار المؤسسي العربي. وتشمل هذه الآليات:

- **المؤتمر الاقتصادي السنوي**، الذي ينظمه منتدى ديفوس لقادة الرأسمالية العالمية، بتوجيه من جهاز أنشأته المخابرات الأمريكية، هو مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي. ورغم أن المشاركين رجال أعمال في المقام الأول، فهناك إصرار على تسميته مؤتمر قمة. وانشأ أول المؤتمرات في الدار البيضاء هيكلية مؤسسية تحركها **لجنة توجيهية** من ممثلين رسميين للدول المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف، تعاونها أمانة تنفيذية مقرها المغرب، تعمل على إقامة غرفة تجارة إقليمية (لأن اتحاد الغرف العربية لا يضم إسرائيل). ويصل التبجح مداه لدى أعضاء المؤتمر بتعبيرهم عن الترحيب بإقامة المجلس الأمريكي "**مجموعة استراتيجية اقتصادية**" Economic Strategy Group لمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، من القطاع الخاص، مهمتها التوصية باستراتيجيات للتعاون الاقتصادي الإقليمي، وبوسائل إزالة العقبات أمام التجارة والاستثمار. وتعمل المجموعة بالتعاون مع أمانة المؤتمر، وتقدم توصياتها إلى اللجنة التوجيهية.
- تجاوز الأمر إقامة صندوق إقليمي إلى إقامة **بنك شرق أوسطي**. وبغض النظر عن أن التنفيذ تعثر لا سيما بعد أن قرر العرب التريث في خطوات التطبيع، فإن مثل هذا البنك يقوم بمهمتين: الأولى هي استقطاب أموال من أجل إعادة استغلالها في مشروعات إقليمية، وطبيعي أنه سيسعى أولا إلى جذب أموال عربية، لا سيما وأن غالبية الدول الأوروبية تعارض إقامته (لا عبرة بمعارضة الدول العربية، لأن العرب اعتادوا أن يقولوا ما لا يفعلون، فقرار الفعل متروك إلى أطراف أخرى). أما المهمة الثانية فهي القيام بوضع قواعد لاختيار المشروعات وتقييمها. وطبيعي أن الادعاء بأن البنك ذو اهتمامات إقليمية، وفي ظل وجود مؤسسات إقليمية عربية تعنى بالمشروعات العربية، سوف يؤخذ كمبرر للتركيز على المشروعات التي تحظى بأولويات لدى إسرائيل وأطراف أخرى (مثل تركيا)[50]. ولأن معظم هذه المشروعات ذات طبيعة بنيوية أساسية، فإنها سوف تؤدى إلى إكساب مشروعات فوقية تأمل إسرائيل إقامتها، جدوى لا تملك مقوماتها حاليا.
- إنشاء **مؤسسة الشرق الأوسط والمتوسط للسفر والسياحة** في تونس، وهو ما رحب به إعلان مؤتمر القاهرة. والمشاهد أنه بينما تعتمد كل من مصر وتونس على السياحة كمورد رئيسي للدخل (وهو أمر يحتاج إلى مناقشة) فإن المنظور الإسرائيلي للسياحة يختلف. فمن ناحية هي تسعى إلى تحقيق كسب على حساب المزايا الحقيقية التي تتوفر لدى الدول العربية لمختلف أنواع السياحة التي لا تملك منها إسرائيل إلا قدرا محدودا، وهي تطرح برامج متكاملة تستحوذ منها على معظم عائداتها. وفي الوقت نفسه توظف صلاتها بالشركات العالمية وشبكات السفر والسياحة للتحكم في قطاع يمثل نسبة مرتفعة من دخل الدول العربية المعنية. أما الاعتبار الثالث والأهم، فهو العامل النفسي، بخلق شعور لدى الأفواج التي تتنقل في المنطقة بتسهيلات مشتركة بزوال الحدود الفاصلة بينها وبين باقي جاراتها، والعمل في نفس الوقت على إظهار مدى التفاوت الحضاري بينها وبينهم. وطبيعي أنه إذا تأزمت العلاقات في وقت من الأوقات (وهو أمر شائع في ظل العلاقات العادية)

فإنها سوف تستغل ما تحدثه من تعديلات في البرامج إلى كسب رأي عام عالمي لصالحها. ومعنى هذا أن قطاع السياحة العربي سوف يتحول تدريجيا إلى مستوطنة اقتصادية داخل الدول العربية تتوقف مصالحها على رضاء إسرائيل.

- المستوطنة الأخرى التي سعت إسرائيل إلى إقامتها هي ما أطلق عليه **مجلس الأعمال الإقليمي**، إلا أن التهافت عليه من جانب بعض رجال الأعمال بدأ يواجه مصاعب نتيجة التعنت الإسرائيلي مع الأطراف العربية، بدءا بالطرف الفلسطيني. ولذلك أشار إعلان مؤتمر القاهرة إلى تعهد الأطراف المعنيين "من جديد" بدفع هذه المبادرة قدما. وطبيعي أن ما يطرحه رجال الأعمال الإسرائيليون في هذه المؤسسة لا يرعى فقط المصالح والأولويات الإسرائيلية، بل سوف يأتي بالضرورة في سياق التجمع العالمي الذي تنظمه الرأسمالية العالمية لرجال الإعمال، على نحو ما تأكد في المؤتمرات الثلاثة التي عقدت. وهو يتميز عن المؤسسات الإقليمية التكاملية من عدد من النواحي. فهو غير خاضع مباشرة لسيطرة الأجهزة الرسمية، الأمر الذي ينشئ وضعا غير متوازن على النحو الذي أوضحته تجربة المجلس الرئاسي في الشراكة المصرية الأمريكية. وبعبارة أخرى فإن، السيطرة غير المتراخية للدولة في إسرائيل سوف تجعل رجال الأعمال قنوات تستخدمها تلك الدولة في فرض آراء تنسبها إلى رجال الأعمال، وهو ما لا تفلح الحكومات العربية في استخدامه، بل هي تصبح في واقع الأمر أداة توصيل لما يتوهم رجال الأعمال العرب أنه في صالحهم وصالح دولهم. وهنا أيضا فإنه في حالة تأزم العلاقات العربية الإسرائيلية، فسوف يعمل هذا المجلس كأداة ضغط في يد إسرائيل، ومن خلفها الولايات المتحدة. ومع تصاعد دور القطاع الخاص في هذه البيئة الملوثة، فإن المجتمعات العربية سوف تتعرض إلى خلل في نظمها السياسية والاجتماعية واضطراب في أوضاعها الاقتصادية. وعلى عكس ما يدعي الغرب وتردد إسرائيل، فإن من المصلحة عدم حدوث تحول في الدول العربية إلى الديموقراطية، لأن خير أداة تخدمها هي حكومات مستبدة هشة. ولا نخال ما يحدث على جانبي الحدود العراقية الكويتية بحاجة إلى توضيح. فالتحول الديموقراطي إذا لم يتم، كما يجب، بنضال شعبي تتبلور فيه فئات الشعب وتتحدد مصالحها وتتوحد في إطار وطني، فسوف يصبح مسرحا لهيمنة قوى بعينها تعمل قوى الرأسمالية العالمية على مساندتها، لأنها تحقق مصالحها في تهيئة المجتمعات المعنية لاستقبال ما تبغي تأكيد نفاذه من رأسمال وتدفقات اقتصادية، وتهيئة بيئة تناسب إقامة ممثليها فيها.
- وعلى سبيل تقدير تسابق دول عربية على استضافة مؤتمرات إقليمية، منحت المغرب مكافأة على دعوة أول المؤتمرات الإقليمية[51] إقامة **الأمانة التنفيذية لمؤتمرات** الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الرباط. وعبر مؤتمر القاهرة عن تقديره لدورها في تطوير برامجها وأنشطتها بنجاح لتعزيز العلاقة بين القطاعين الخاص والعام في المنطقة، وكذلك تنسيق سير العمل فيما بين المؤتمرات. أما عمّان، فإلى جانب الصلات التي سرعان ما توطدت مع الكيان الصهيوني، فقد نالت مكافأتها على هيئة **سكرتارية لجنة متابعة مجموعة عمل التنمية الاقتصادية** التي بدأت نشاطها الرسمي في مايو 1996. ومعلوم أن تلك المجموعة تتناول مجالات البنية الأساسية، والسياحة، والتجارة،

والتمويل، الواردة في خطة عمل كوبنهاجن. بعبارة أخرى فإن الأمر تحول إلى آليات تجتهد دول عربية في تسييرها، بينما نجد هذه الدول تتقاعس عن المشاركة الفعالة في أعمال مؤسسات التكامل العربي، بل إن بعض الدول تنظر إلى جهود هذه المؤسسات ومقترحات خبرائها نظرة دونية.

- وإذا كان التعثر قد رافق **البنك الشرق أوسطي** الذي كوفئت به القاهرة، فإن هذا يعود إلى أسباب معظمها خارج إرادتها، بل وخارج إرادة الولايات المتحدة. فمن ناحية تظل معظم الدول الأوروبية وكذلك الاتحاد الأوروبي متحفظة على إنشائه؛ ومن ناحية أخرى فإن قرار التريث في التطبيع (وليس العدول عنه) أوقف السير في العديد من الخطوات بما فيها البنك. وبمفهوم المخالفة، فإن انفراج الأزمة الحالية (ليس بالضرورة لصالح العرب، كما تشهد بذلك التجارب العديدة) سوف يسرّع دوران العجلة في الاتجاه العكسي.

نعود إلى سؤال سبق طرحه هو: هل ما نشهده هو تحول حقيقي في سلوك الصهيونية المتحالفة مع الرأسمالية العالمية بنبذ القوة ومحاولة بناء جسور السلام عبر علاقات وثيقة بين جيران في إقليم واحد ؟ هل المقصود هو التخلي عما يقترن بالاستعمار المباشر من عدوان على حقوق الشعوب، أم التحول إلى استعمار غير مباشر، أدواته اقتصادية في المقام الأول ؟ أم أننا أمام ظاهرة استعمارية من نوع جديد[52] ؟ وكخلفية للإجابة يمكن رصد عدد من العناصر على النحو التالي:

- هناك مراجعات تصور أننا ندفع ثمن عدم قبول قرار التقسيم، وأنه كان من الأفضل قبول دويلة صهيونية وبجانبها أخرى فلسطينية. وفي هذا إنكار لأمرين: الأول أن استمرار الصراع استنهض الكثير من الإيجابيات العربية، بما في ذلك تعزيز التيار القومي، والتوجه نحو التكامل، والمناداة بالسيطرة على الموارد العربية، وهو ما قاد إلى تأميم النفط في 1973. لا تقصد أن الصراع كان هو السبب الوحيد وأن غيابه كان سيؤدي إلى انفراط العقد (رغم ما في ذلك من وجاهة) ولكننا نعني أن الاعتبار الثاني كان سيأخذ أبعادا ربما أعمق مما حدث حتى الآن. فالدويلة المزعومة لم تكن تحقق أطماع الصهيونية ولا أهداف الرأسمالية العالمية، ومن ثم كان لا بد من طرق وأساليب للتوسع، حيث كان التوسع الاقتصادي يصبح أكثر ترجيحا، على نحو ما أظهره حلف بغداد، ومن بعده حلف السنتو الذي تمخض عن تنظيم يضم الدول الثلاث (إيران وباكستان وتركيا) تحت اسم "**التعاون الإقليمي للتنمية**" RCD، الذي غير صيغته في 1985 إلى "منظمة التعاون الإقليمي"، وهو يسعى إلى بناء تجمع يجذب الدول الإسلامية التي انفرطت من الاتحاد السوفيتي. ويلاحظ أن الاسم الأول أبرز التعاون الإقليمي للتنمية، وهو ما يتردد الآن بين دول لا تربطها روابط تكامل حقيقية. الأرجح إذاً أن الهيمنة كانت ستتحقق فعلا، بينما لا تعدم إسرائيل ذرائع للعدوان وضم الأراضي. ألم تفعل ذلك فعلا قبل أن تقوم حتى كدويلة ؟
- تتنامي دعاوى تتهم التفسير العربي للصراع مع إسرائيل بالخطأ، وبالتالي يصبح من الواجب إنهاء الصراع وليس فقط تسويته سلميا – وكان هذا هو جوهر حديث الملك الحسن قبل عشر سنوات عبر التليفزيون تبريرا للقائه العلني مع بيريز – وإلصاق هذا الخطأ التاريخي بالتيار القومي عامة والزعيم جمال عبد الناصر خاصة. وإذا كانت هذه النغمة رددت بالنسبة للمقاطعة، فإنه من المتوقع

أن تشهد المراحل المقبلة تبريرات مماثلة للتهافت على توثيق أوجه للتعاون، في كثير من الأنشطة الاقتصادية، بل وفي مناهج التعليم والعديد من النواحي الثقافية المتصلة بالتقدم التكنولوجي.

- لم تتحرك إسرائيل نحو فرض السلام بالقوة من موقع الانتصار في 1967، بل أعلن أحد قادتها أن على العرب أن يختاروا بين كابوسين: أن يبقى الوضع على ما هو عليه، وهو ما يعني أن تستمر حالة اللاحرب واللاسلم دون حصول العرب على شيء، أو أن يقبلوا عملية جراحية أشبه بالبتر تفرض عليهم قبول إسرائيل على أرضهم، فهذا هو المعنى الحقيقي للسلام لديه. والتقدير أن بقاء الوضع على ما كان عليه كان يتيح ما تحقق من تغيير طبيعة الأرض المحتلة، وإضافة المزيد إليها دون تخوف من إعادة العرب تنظيم صفوفهم، لأن أقصى ما أمكنهم تحقيقه في 1973 هو المطالبة باستعادة باقي الأراضي التي احتلت في 1967 (وليس ما قبلها) بالتفاوض. بعبارة أخرى لم يكن في النية إيقاف الصراع، لا بعد انتصار ساحق، ولا بعد هزيمة محدودة. فالصراع يبقى واردا.
- وإذا كان العرب اكتفوا بنصر محدود في 1973، فلم يكن انتهاء الحرب الباردة هو السبب. الذي دفع الأمور باتجاه التسوية، بعد إخراج السادات مصر من المعركة باتفاقيات كامب ديفيد، أمران حدثا في 1990. الأول الشرخ الهائل الذي أحدثه تحرك العراق جنوبا لا غربا كما كان يدعي[53]؛ والثاني تداعي الاتحاد السوفيتي وتكثيف الهجرة من روسيا ومن يهود الدول الشيوعية، وهي هجرة ترتفع فيها نسبة العلماء، الذين يفرون من مآسي التحول الاقتصادي. ولو أن إسرائيل تمهلت إلى أن تستكمل أوروبا الشرقية إعادة البناء، لقل الحافز لديهم للانتقال (كما هو الحال بالنسبة لليهود الأمريكان) واكتفوا بمؤازرة الدولة الوطن دون التزام بالإقامة فيها وبنائها من الداخل. فإسرائيل تحتاج إلى فسحة من الوقت لاستيعاب هؤلاء، لتعاود ممارساتها العدوانية. والمماطلة جزء مهم من متطلبات الاستيعاب، ومن إعادة هيكلة الاقتصاد الإسرائيلي.
- وإذا كان الحديث عن تميز العنصر البشري (العقل الإسرائيلي) الذي تحدث عنه مشروع خليل-بيريز قد فسر بأنه تعبير عن العنصرية التي يتسم بها الكيان الصهيوني[54]، إلا أنه في الوقت نفسه يشير إلى إدراك أن العامل الفاعل في التنمية هو "المعرفة" التي لا تتحقق إلا بالنهوض بالبشر، ليس فقط كعناصر إنتاج، بل أيضا كمشاركين في إدارة شؤون حياتهم[55]. وقد وقف طموح العرب عند البحث عن مقومات النمو لدى الغير. فمن لا يملك المال يستدعي الاستثمارات الأجنبية؛ ومن يملكه يريد أن يقايضه مقابل ما يسمى التكنولوجيا. ويتلخص الموقف أمام المجتمع العالمي كالآتي: العرب يعلنون عن عدم امتلاك المعرفة والمال، ويطالبون هذا المجتمع بتقديمه لهم، بل ويقيسون النجاح في المؤتمرات الاقتصادية بحسن طرحهم لمزايا الاستثمار لديهم. أما إسرائيل، وخاصة في ظل نتنياهو فتعلن أنها تملك ما يحتاجه العرب من معرفة، وأنها تسعى إلى إقامة مشروعات إقليمية، بينما تحتفظ باتصالاتها المباشرة بالرأسمالية العالمية، مثبتة لها تقاربها حضاريا معها، وتَوَفّر القاعدة التكنولوجية والعمالية المتميزة لديها[56].
- القول أن الحرص على الاستقرار واستتباب الأمن ضروري من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية هو قول تنقضه التصرفات الإسرائيلية. فلو أنه صح، لتردد نتنياهو فيما يتخذه من خطوات أثارت عليه

الأمم المتحدة، صاحبة القرار الأصلي بإنشاء دولة إسرائيل. فإذا كان يرى أن ما يفعله لن تكون له عواقب اقتصادية وخيمة، فهل يتوقع منه أن يعتقد أن العرب أكثر حرصا على مصالح تنشأ مع إسرائيل، ومن ثم على عدم تهديد أمنها ؟ ولم يكن بيريز أكثر حرصا في قانا. إن من يبحث عن سلام في إسرائيل إنما يريده شخصيا، أما الدولة فلا تعبأ به، لأن منطق الرأسمالية العالمية هو دائما العدوان. ومن ثم فرباط المصالح الاقتصادية يقصد به أمران: الأول هو انصياع الدول العربية لمطالب الرأسمالية العالمية بمنحها الحرية التامة للحركة دخولا وخروجا إليها؛ والثاني هو إثبات حرص العرب على استرضائها، وهو ما يجعلهم يستكينون لكل ما تتخذه إسرائيل من قرارات وهو ما أثبتته ردود فعلهم الباهتة لجميع التحركات الإسرائيلية الأخيرة.

- تُستَحث الدول العربية على تنشيط أسواق الأوراق المالية لديها، حتى تتمكن الصهيونية والرأسمالية العالمية من المضاربة على أصولها الاقتصادية، وتحريك الأموال من خلال نظم مصرفية تهيمن عليها المؤسسات العالمية النشاط. ويؤدي تشابك الأسواق المالية القطرية بالأسواق المالية العالمية إلى تمكين إسرائيل من الحصول على تمويل مناسب للمشروعات الإقليمية التي تريدها، وفي نفس الوقت تحول دون ظهور سوق مالية عربية قوية، وبوجه خاص دون قيام أحد الأسواق العربية مثل بيروت بالدور الذي لعبته في أوائل السبعينات. وهي سوف تكون حريصة على ربط أسواق عمان وبيروت والقاهرة وغيرها بسوق تل أبيب، وجعلها مراكز نشطة في جذب الأموال العربية، دون انتظار للبنك الشرق أوسطي، أو للمعونات التي سوف تتناقص بالضرورة.
- على أن أخطر الأدوات المستخدمة هي التركيز على شريحتين تشكلان القوى الحامية للأمن القومي العربي، ونقصد بهما الشباب والفلاحين. فقد استدرجت إسرائيل شبانا مصريين للتدريب لديها ثم وظفت اتصالاتها لتكفل لهم فرص عمل تنقذهم من البطالة المتفشية؛ ويناظر هذا برامج في الشراكة الأمريكية تسمى "إعداد الإنسان المصري". من جهة أخرى فإن التغلغل في قطاع الزراعة يولد لدى الفلاحين شعورا بأن رفع دخلهم رهن بتمكين إسرائيل من تزويدهم بخبرتها، وهو ما يزيل عقيدة العدو من نفوسهم.

ثالثا – الشراكة الأوروبية

مقدمة

تمثل الشراكة الأوروبية، المطروحة حاليا على ثماني دول عربية متوسطية، تحديا من نوع آخر، نظرا لأنها تأتي في إطار ثلاثة أمور: الأول، تقنين علاقات وطيدة ذات جذور تاريخية بعيدة بين دول شمال المتوسط، وجانب من الدول العربية، بينما تجري حوارات أخرى مع باقي الدول العربية، إلى جانب محاولة لإحياء الحوار العربي الأوروبي من جديد. الثاني أنها تمثل تعديلا في اتفاقيات كانت أصلا معقودة مع الدول المذكورة على مدى العقدين السابقين، وبالتالي فهناك سابقة يمكن الاحتكام إليها في تقييم مضمونها. الثالث أنها تأتي في سياق ما يسمى "السياسة المتوسطية الجديدة" للاتحاد

الأوروبي، وهي سياسة تأثرت على نحو واضح بالتغيرات في البيئة الدولية، بما في ذلك ما أسميناه المنهج البديل للتكامل. على أن هذه الاتفاقيات، من ناحية أخرى، تتجاوز حدود إعادة تأطير العلاقات الاقتصادية، لتشمل أبعادا سياسية واجتماعية وثقافية، وبالتالي فهي تضع نمطا جديدا لهذا النوع من الاتفاقيات، ويثير بصورة صريحة قضايا تتعرض لها المشروعات الأخرى بصور ملتوية. وبحكم أن الإطار المتوسطي يضم إسرائيل أيضا، فإن هذا يوجد تداخلا مع المشروعين السابقين: فهو يتقاطع مع المشروع الشرق أوسطي، وهو من جهة أخرى يتنافس مع المسعى الأمريكي، الأمر الذي دفع بعض الكتاب إلى اعتباره اختيارا أفضل، وهو رأي يحتاج إلى تمحيص. على أن الظاهرة المميزة للمنهج الذي اتبعته الدول الأوروبية هو السير على خطين متوازيين: إقليمي وقطري، الأمر الذي يدعو إلى مناقشة كل منهما، وتبين مغزى هذه الثنائية.

المسار الإقليمي

طرحت خلال العقد الماضي عدة مبادرات، اتخذ أحدها شكل توثيق العلاقات بين شمال وجنوب المتوسط، من خلال ما سمي "أربعة زائدا أربعة" أي الأربع دول أوروبية الجنوبية، مع الأربع دول من المغرب العربي. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 1991 دعا الرئيس المصري مبارك لإنشاء "منتدى البحر المتوسط"، بغرض التداول حول القضايا التي تهم الدول الواقعة حول البحر المتوسط[57]. وفي الوقت نفسه بدأت محاولات المفوضية رسم سياسة متوسطية جديدة تتخذ شكلا محددا، اعتمدته القمة الأوروبية في إسين في ديسمبر 1994 تحت عنوان "**تقوية سياسة الاتحاد الأوروبي في المتوسط**" و"**إنشاء مشاركة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية**". فحتى ذلك التاريخ كانت العلاقات تقوم على أساس تقديم معونات وتسهيلات لهذه الدول (إضافة لما تقدمه الدول أعضاء الاتحاد بصورة ثنائية) ومنحها معاملة تفضيلية في التبادل التجاري دون مطالبتها بالمثل، وذلك وفقا لنظام التفضيلات العامة GSP الذي أقرته أوروبا في 1976 بناء على ضغط الدول النامية المتضررة من عدم تكافؤ التبادل التجاري الدولي. فجاءت السياسة الجديدة باعتماد مبدأ "المشاركة" partnership كأساس لها، وهو ما يعني رفض التسليم بعدم التكافؤ، واتخاذ قرار من جانب واحد بأن يجري التعامل على أساس تكافؤ الطرفين في المنافع والالتزامات، وهو ما يفترض تعادل قدراتهما، الأمر الذي يجافي الواقع.

وجا هذا مؤشرا على تلمس الدول المتقدمة الأعذار للتحلل من التزاماتها إزاء دول العالم الثالث، والعمل على تطويع إرادتها بعد أن أوقعتها في مأزق الاستدانة، الذي شل حركة النمو خلال الثمانينات وذلك لكي تلقي عليها بعضا من تبعات المشاكل التي واجهتها الرأسمالية العالمية منذ بداية السبعينات. وفي هذا الإطار أجرى الجانب الأوروبي مراجعة شاملة لأوضاعه وأوجاعه، فقرر أن تعمل الصيغة الجديدة على إنشاء منطقة أوروبية متوسطية تتصف بالسلام والاستقرار، بدءا من حوار سياسي مبني على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتمتد إلى مختلف الجوانب التي تعنيه، بما في ذلك مجالات البيئة والطاقة والتجارة والاستثمار والتعاون الصناعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات، والسياحة والعلوم والتكنولوجيا والتعاون اللامركزي ومكافحة تهريب المخدرات، وقضايا

الهجرة غير المشروعة. وهكذا طرح الاتحاد الأوروبي البدء بإنشاء منطقة تجارة حرة بين المجموعتين[58] تدعمها في مرحلة أولى انتقالية مساعدات مالية ملموسة من جانب الاتحاد الأوروبي لمساعدة الدول المتوسطية في إعادة الهيكلية وإعادة البناء الاقتصادي، وتتطور فيما بعد من خلال **تعاون سياسي واقتصادي أكثر وثوقا يتفق عليه الطرفان في مرحلة تالية.** هذا التعاون يمكن أن يتخذ شكل **ميثاق جديد** بحيث يكون متوافقا مع الجهود التي يدعمها الاتحاد الأوروبي في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، وأن تجري متابعتها من خلال **إطار مؤسسي** يتم تصميمه من خلال الاستعانة بالخبرات الملائمة المستوحاة من عملية الأمن والتعاون الأوروبي[59].

إعلان برشلونة

وجه الاتحاد الأوروبي الدعوة إلى اجتماع في 27-1995/11/28، في **برشلونة** بإسبانيا، لوزراء خارجية دول الاتحاد (15 دولة) و 12 دولة جنوب وشرق المتوسط تشمل 4 غير عربية (إسرائيل وتركيا وقبرص ومالطة) والدول العربية السبع المرتبطة باتفاقيات معه، إضافة للسلطة الفلسطينية. وهكذا استبعدت دولتان عربيتان هما ليبيا وموريتانيا[60] (غير المطلة على المتوسط ولو أنها حضرت بصفة مراقب). وأمد إعلان برشلونة على المعاني السابقة مشيرا إلى أن تحقيق هدف جعل حوض البحر المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون، بما يضمن السلام والاستقرار والازدهار، يتطلب سيادة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة والمتوازنة من أجل محاربة الفقر وتعزيز التفاهم بين الثقافات، باعتبارها كلها من عناصر المشاركة[61]. وبعبارة أخرى فقد تناول الإعلان الجوانب الثلاثة للعلاقات بين المجموعتين: تعزيز الحوار السياسي بصورة مستمرة؛ وتطوير التعاون الاقتصادي والمالي؛ وزيادة الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

ففي **الجانب السياسي والأمني**، أشير إلى التمسك بسيادة القانون والديموقراطية مع حق كل من الدول الأطراف في الاختيار الحر لنظمها السياسية، والاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية، والقضائية، ورغم ذلك فإن النصوص الأخرى التي تضمنها الإعلان، فضلا عن الممارسات الفعلية للدول الأوروبية تؤكد أنه يتدخل في تحبيذ نظم سياسية واقتصادية بعينها. كما تأكد احترام حقوق الإنسان والمقومات الأساسية لها، واحترام وحدة أراضي كل من الدول الأطراف والامتناع عن التدخل المباشر أو غير المباشر في الشؤون الداخلية للآخرين، وعن اللجوء إلى القوة أو التهديد بها. كذلك يجري تعزيز التعاون في منع ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والعمل على الحد من التسليح، ومنع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، وعلى جعل منطقة المتوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل. وينتهي هذا القسم بالإشارة إلى النظر في إجراءات تعزيز الأمن وبناء الثقة بهدف إيجاد "منطقة سلام واستقرار في المتوسط" بما في ذلك التوجه في الأجل الطويل إلى إمكان **عقد ميثاق أوروبي متوسطي** لتحقيق هذا الهدف.

واستهدف الإعلان في **الجانب الاقتصادي والمالي** خلق منطقة ازدهار مشترك، من خلال تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة ومتوازنة، و استمرار الحوار بين الأطراف حول مشكلة الديون بالنسبة لدول المتوسط في المنابر المعنية بها. ويتبنى الإعلان **الأهداف طويلة الأجل** التالية:

- تسريع معدلات التنمية الاقتصادية الاجتماعية المتواصلة.
- تحسين الأوضاع المعيشية لمواطني الدول الأطراف، وزيادة التوظيف وتقليص فجوة التنمية بين المنطقتين الأوروبية والمتوسطية.
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين.

أما الأدوات لبلوغ هذه الأهداف فهي ثلاث: إنشاء منطقة تجارة حرة، وتعاون اقتصادي، وتعاون مالي.

فتحدد عام 2010 تاريخا لإقامة **منطقة للتجارة الحرة** بمقتضى اتفاقيات الشراكة الجديدة مع كل من الدول المتوسطية، وهذا ينشئ منطقة خاصة بكل دولة وفقا لشروط اتفاقيتها، دون أن تتمكن من النفاذ إلى المنطقة الخاصة بباقي الدول المتوسطية، إلا في إطار تفاوض جماعي جديد مستقبلا. وفي هذه الاتفاقيات يجري الاتفاق على التحرير التدريجي للسلع الصناعية، وكذلك السلع الزراعية دون إخلال بالسياسات الزراعية السائدة (وهو ما يعني السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة) والخدمات وفق ما انتهت إليه جولة أوروجواي في اتفاقيات مراكش، بما في ذلك حق إقامة المنشآت. وأشير إلى أن تحقيق ذلك يستلزم إتباع سياسات مبنية على قواعد اقتصاديات السوق، وتكامل الاقتصاد الوطني، و تعديل وتحديث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، مع إعطاء أولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج، وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق، وآليات لتشجيع نقل التكنولوجيا.

أما بالنسبة **للتعاون الاقتصادي**، فانطلاقا من أن التنمية الاقتصادية يجب أن تبنى على كل من المدخرات المحلية الموجهة إلى الاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر (بما يستبعد التمويل عن طريق الاقتراض) جرى التأكيد على أهمية خلق مناخ موات للاستثمار، بما يعزز نقل التكنولوجيا وتشجيع الصادرات، بما يدعم التبادل التجاري وبماء المنطقة الحرة. وتشجيع منشآت الأعمال على الدخول في اتفاقيات مع بعضها البعض، وهو ما ينشئ في الواقع تعاملا خارج نطاق السوق، وفق الأسلوب الذي رأينا أن عابرات القوميات عملت على خلقه. كما يلزم العمل على خلق بيئة إدارية مشجعة على هذا التعاون وما ينطوي عليه من تحديث للصناعة، وضرورة وضع برنامج للدعم الفني للمشروعات المتوسطة والصغيرة، مع مراعاة النواحي البيئية في السياسات الاقتصادية المختلفة. وأشير أيضا إلى المحافظة على الثروة السمكية، لأنها أحد العوامل المؤثرة في العلاقات، خاصة بين إسبانيا والمغرب. وكان من الضروري الإشارة إلى الدور المحوري لقطاع الطاقة وتعزيز التعاون وتكثيف الحوار في مجال سياسات الطاقة. والعمل على توفير الإطار المناسب لتيسير استثمارات شركات الطاقة ونشاطاتها، وتمكينها من مد شبكات الطاقة والربط بينها. وإلى جانب تنمية للموارد المائية وحسن إدارتها، أشير إلى التعاون في تحديث الزراعة وإعادة هيكلتها وتعزيز التنمية الريفية المتكاملة، وإلى التعاون في تحسين البنية الأساسية والنهوض بشبكات الطرق وتكنولوجيات المعلومات وتحديث الاتصالات. كما

يجري التعاون في التكنولوجيا بالعمل على تعزيز طاقات البحث والتطوير والإسهام في تدريب العاملين في المجالات العلمية والفنية، وإنشاء شبكات علمية لتشجيع مشاريع البحث المشتركة. ونظرا للاهتمام الأوروبي بوضع المرأة أشير إلى الاعتراف بدور المرأة في التنمية والعمل على رفع إسهامها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. كما تضمن الإعلان النص على تنسيق الأساليب الإحصائية وتبادل البيانات تشجيع التعاون بين السلطات المحلية في الدول الأعضاء وتعزيز التخطيط الإقليمي.

ورغم التأكيد على أهمية **التعاون المالي** لنجاح المشاركة بأبعادها المختلفة، فقد تراجع الاتحاد عما كان مقترحا تخصيصه في البداية، وهو 5.5 بليون إيكو، فخفضها إلى 4685 مليون إيكو ضمن ميزانيته للفترة 95-1999. ومعنى هذا أن متوسط ما تحصل عليه كل من الدول المتوسطية الاثنتي عشر هو 80 مليون إيكو سنويا، يرفع متوسط المعونات للفرد من 2 إيكو في أوائل التسعينات إلى 4 إيكو، مقارنة بارتفاعه من 9 إلى 13 إيكو للفرد في دول شرق ووسط أوروبا. وهذا أضأل من أن يعوض تلك الدول عن الأعباء التي تترتب على المشاركة، والآثار العكسية على النشاط الاقتصادي، ناهيك عن فقدان مورد ضريبي هام من تخفيض الرسوم الجمركية على ما يوازي 40 % من تجارتها يرتبط بالاتحاد الأوروبي. والأهم من ذلك إنشاء نوع من التسابق بين الدول، بعدم التخصيص للدول، تطبيقا لقاعدة من يتقدم أولا يلبى طلبه أولا first-come, first served. يضاف إلى ذلك أن المنح يتم في ضوء مشاورات حول السياسات الاقتصادية، الأمر الذي يفرض وجهة نظر الاتحاد الأوروبي بشأن للمصالح الإقليمية ويضمه إلى مجموعة البنك والصندوق ومنظمة التجارة العالمية.

فإذا انتقلنا إلى **النواحي الاجتماعية والثقافية والإنسانية**، وجدنا الإعلان ينص على الحوار بين حضارات منطقة المتوسط، وما يتطلبه هذا من احترام الثقافات والأديان كشرط لازم لتحقيق التقارب وتوثيق التفاهم بين الشعوب. كما يشير إلى ضرورة تنمية الموارد البشرية بالتعليم والتدريب لا سيما في النواحي الثقافية، وتشجيع التبادل الثقافي وتعلم اللغات، والنهوض بالنظم الإدارية من أجل تسهيل التلاقي البشري، والنهوض بالقطاع الصحي كأساس للتنمية المتواصلة، وضرورة أن تواكب التنمية الاجتماعية التنمية الاقتصادية، واحترام الحقوق الاجتماعية بما فيها "الحق في التنمية". ويشير الإعلان إلى الاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن يلعبه **المجتمع المدني** في المشاركة الأوروبية المتوسطية، وفي تحقيق التقارب والتفاهم بين الشعوب. ويتطلب كل ذلك **لامركزية التعاون** بتشجيع التلاقي بين المشتغلين في مختلف المستويات والاعتناء بوجه خاص بتكثيف اللقاءات بين الشباب. ولأهمية الدور الذي تلعبه الهجرة في علاقات جانبي المتوسط، يجري التعاون لتخفيف ضغوطها، وحماية جميع الحقوق المعترف بها في القوانين السائدة في دول المهاجرين المقيمين بصورة شرعية، وعقد اتفاقيات واتخاذ ترتيبات ثنائية يتولى بها الشركاء **استعادة المهاجرين** بصورة غير شرعية. ويتضمن هذا الجزء أيضا التعاون في مكافحة الإرهاب، ومحاربة تجارة المخدرات والجريمة الدولية والفساد ومقاومة التعصب والتمييز العنصري والطائفية، مع تسريع الانطلاق بالاقتصاد لمواجهة معدلات النمو

السكاني السائدة. ويعكس كل هذا النظرة الأوروبية إلى التنمية في الدول المتوسطية، وتخوفها البالغ من الهجرة إليها.

مؤتمر مالطة

تضمّن إعلان برشلونة برنامج عمل يحدد كيفية تنفيذ ما تضمنه الإعلان. فتقرر تشكيل "**لجنة أوروبية متوسطية لعملية برشلونة**"، وتضم الترويكا (وهي الهيئة التي تتكون من الرؤساء السابق والحالي والتالي لمجلس الاتحاد الأوروبي) وممثلا من كبار المسئولين في كل من الدول المشاركة، تجتمع بصورة منتظمة وتتولى الإعداد لاجتماعات وزراء الخارجية. وتقوم الإدارات المختصة في المفوضية الأوروبية بإعداد تقارير تعرض عليها، بناء على تقارير من مختلف التشكيلات التي تتولى تنفيذ مفردات البرنامج، وذلك لمتابعة التنفيذ والنظر في تحديث البرنامج. وتقرر أن يعقد الاجتماع التالي لوزراء الخارجية في دولة متوسطية خلال الربع الأول من 1997. وفيما يتعلق **بالبعد السياسي** للإعلان تقرر أن يتابع الحوار في اجتماع لكبار المسئولين في الربع الأول من 1996، وأن تنشأ خلال نفس العام شبكة من معاهد السياسة الخارجية في المنطقة. ويُتوقع أن يتمخض هذا عن بعض المقترحات التي ينظر فيها الاجتماع المقبل لوزراء الخارجية. وواضح أن هذا التنظيم يتفادى إنشاء أجهزة مؤسسية جديدة، ولكنه في الوقت نفسه يعطي إدارات مفوضية الاتحاد الأوروبي وضعا متميزا من خلال تكليفها بإعداد التقارير التي تنظر فيها اللجنة المشتركة. كما أنه يمكن الدول الأوروبية من المشاركة بصفتين: كدول ثم من خلال الاتحاد ممثلا بالترويكا، بينما تدخل الدول العربية منفردة، لا سيما وأن ما يحكم قراراتها هو الاتفاقية الثنائية مع الاتحاد. يضاف إلى ذلك إن قدرة كل من الدول الأعضاء على توجيه الحوار السياسي تتوقف على مدى كفاءة مراكز السياسة الخارجية لديها وعلى حسن تقدير هذه المراكز للقضايا ووجهات النظر التي تمكن الدولة من الاستفادة من الحوار.

وكان من المقرر أن يعقد الاجتماع الثاني لوزراء الخارجية في إحدى دول الجنوب، وتم اختيار تونس لهذا الغرض. غير أن سوريا رفضت أن يجري الاجتماع على أرض عربية، لأن هذا يعطي إسرائيل فرصة لتطبيع العلاقات بينما تمضي في سياستها المناهضة للسلام، وهو جوهر العلاقات التي يراد إنشاؤها. وهكذا نقل الاجتماع إلى مالطا، يومي 15-1997/4/16، وشارك ديفيد ليفي. وكان من الطبيعي أن تصر الدول العربية على تضمين البيان الختامي فقرة حول ما يشكله الاستيطان الإسرائيلي من عرقلة للسلام، بينما رأى الجانب الأوروبي ضرورة الفصل بين مسار التعاون الأوروبي المتوسطي وما يدور في الشرق الأوسط، وهو ما يبدو الشرط الذي وضعه ليفي للمشاركة. وهكذا انتهى الاجتماع دون صدور بيان ختامي عنه، وترك الأمر إلى اجتماع يعقده كبار المسئولين بوزارات خارجية الدول الأعضاء ليعد بيانا عن نتائج المؤتمر. ومع ذلك فقد شهد الاجتماع حوارا حول أهمية التعاون الاقتصادي، أخذا في الاعتبار التفاوت الكبير في مستويات الدخل بين الجانبين، ومطالبة دول من الجنوب بتكثيف الاستثمار الأوروبي فيها[62].

وفي الجوانب الاجتماعية والثقافية ثارت خلافات حول أسلوب تنشيط الصلات بين المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في الدول المشاركة، وأسلوب دفع التعاون في مجال حقوق الإنسان، خاصة احترام خصوصيات مجتمعات الأطراف المشتركة. ولم يتم حسم الخلافات حول القضية المحورية التي تهم الاتحاد الأوروبي وهي حقوق المهاجرين والهجرة غير المشروعة وعملية إعادة التوطن، حيث تلتقي سياسته المتوسطية مع النافتا في ضرورة السماح بحركة رأس المال من الشمال وإيقاف حركة البشر من الجنوب[63]. وكما اتضح أعلاه فقد جرى تجنب معالجة الجوانب السياسية، رغم أن هذا البعد يمثل هدفا أساسيا لدى الأوروبيين إذا صح اهتمامهم بـهدف إنشاء منطقة استقرار وازدهار. ويوضح هذا مدى خصوصية العلاقة مع الكيان الصهيوني، كما أنه يظهر أن الاتحاد الأوروبي لا زال يتعامل باستحياء مع المخطط الأمريكي في المنطقة، الأمر الذي يؤكده التراخي في أداء الدور الذي كان يتوقع أن يكون نشطا في الوساطة في صراع الشرق الأوسط. ولعل من أسباب ذلك اختلاف الوزن الذي تعطيه الدول الأوروبية للتعاون المتوسطي، إذ بينما توليه الدول الجنوبية بزعامة فرنسا اهتماما خاصا، نجد ألمانيا تقود جناح الشمال الذي يركز على التحرك في أوروبا شرقا. ومع ذلك فإن هناك اتفاقا لدى الجميع على ضرورة احتواء المنطقة المتوسطية أمنيا، وهو ما يعني أنه يوجد ترقب لما تستطيع الولايات المتحدة فرضه على الدول العربية، لأنه سيتضمن إضعافا للإرادة العربية ومن ثم استعدادا أكبر لتقبل ما تعرضه أوروبا من إجراءات سياسية وأمنية تحمي مصالحها وتوهم العرب أن المظلة الأوروبية تبقى قائمة كملاذ، دون أن تتنازل أوروبا عن العلاقة الخاصة التي نشأت مع الكيان الصهيوني. بل إن طرح مشروع منطقة تجارية حرة تضم كل دول المتوسط، يعطي إسرائيل فرصة مجانية للانضمام إلى هذه المنطقة أو مجرد الاستفادة منها، دون أن تلتزم بالدخول في ترتيبات مباشرة مع الدول العربية. ولعل هذا هو السبب في أنه لم تتكرر الإشارة في البيانين الصادرين عن مؤتمري عمان والقاهرة إلى ما نصت عليه الفقرة (9) من إعلان كازابلانكا من العمل على "وضع الأسس لإقامة جماعة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تؤدي في مرحلة محددة إلى تحرير تدفقات السلع ورأس المال والعمل في أرجاء المنطقة". ويوضح هذا مدى التكامل بين المشروعين المتوسطي والشرق أوسطي؛ بل من المتوقع أن تعمل أوروبا، في إطار التنافس مع الولايات المتحدة، على منح مزايا لإسرائيل تجعلها تستجيب لما تطرحه من تصورات سياسية واجتماعية واقتصادية.

المسار الثنائي

بدأ الاتحاد إعادة صياغة علاقاته الثنائية من خلال تجديد الاتفاقات القائمة منذ 1977 مع الدول جنوب وشرق المتوسط، وسعى في البداية إلى وضع صيغتين إحداهما تنطبق على دول المغرب، تونس والمغرب ثم الجزائر، والثانية على دول المشرق بدءا بالأردن ومصر، بينما تأجل النظر في أمر سوريا ولبنان في إطار الضغط السياسي عليهما بالنسبة لمفاوضات السلام[64]. وقد وقعت تونس اتفاقية الشراكة مع تونس في 1995/7/17، ومع المغرب في 1995/11/14، بينما يستمر التفاوض مع مصر ويستمر تأجيل عقد الاتفاق بسبب التشدد الأوروبي، خاصة بالنسبة للزراعة والعمالة. كما

يستمر التفاوض مع الأردن والجزائر، بينما يطالب لبنان بمد فترة السماح 5 سنوات إضافية وتعويضه عن عجز ميزان المدفوعات مع أوروبا بنسبة من هذا العجز. والواقع أنه يمكن تقييم هذه الاتفاقيات بالرجوع إلى الأهداف التي تبرر الأخذ بها، وإلى الخبرة السابقة، فضلا عن نصوص الاتفاقيات التي تم عقدها أو يجري التفاوض عليها.

فمن ناحيةٍ، الاتفاقيات تمثل تعديلا على اتفاقيات المشاركة association agreements التي عقدت في السبعينات وفقا لما تتضمنه اتفاقية روما للجماعة الأوروبية، وكانت أيسر شروطا، ليس فقط من النواحي السياسية والاجتماعية، بل أيضا من حيث أنها لا تطالب الدول المتوسطية بأن تمنح تسهيلات مقابل ما تحصل عليه. والحجة التي تساق هي أن الاتفاقيات تعزز القدرات التنافسية لهذه الدول وهو ما يعني زيادة قدراتها التصديرية ومن ثم تحسين موازين مدفوعاتها، وتشجيع الاستثمار الأجنبي (لا سيما الأوروبي) على الدخول إليها مستفيدا من سهولة النفاذ إلى أوروبا من خلال منطقة التجارة الحرة، فضلا عما يقدمه الاتحاد الأوروبي من معونات. وقد أجرينا تقييما لما تحقق خلال العقدين الأخيرين من الاتفاقيات السابقة أوضح الآتي[65]:

- أن الأثر على التجارة الخارجية بالنسبة للدول النشطة في الاستفادة من الاتفاقية، مثل تونس، لم يكن تحسنا في أدائها الكلي، بقدر ما كان مزيدا من استقطاب السوق الأوروبية لصادرات كانت تتجه إليه أصلا. بالمقابل فإن تجارة الدول المتوسطية تراجعت أهميتها (دون 2 %) بالنسبة لحجم تجارة الاتحاد الأوروبي.
- أن المعونات المقدمة لم تشكل نسبة ملموسة من الاحتياجات الاستثمارية (على تواضعها)، بينما وجهت أساسا لأولويات حددها الاتحاد الأوروبي وليس لأولويات التنمية الفعلية للدول المتوسطية. وبدأ جانب متزايد منها يتجه مؤخرا لدعم ما يسمى برامج الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى القطاع الخاص، وإلى التعاون اللامركزي.
- أن حركة الاستثمارات الأجنبية لم تؤيد أن فتح الأسواق الأوروبية (بالقدر الذي تم) كان عاملا له وزنه في جذب استثمارات أجنبية. فقضية الاستثمار أكثر تعقيدا من ذلك.
- أنه إذا أضافت الاتفاقيات الجديدة تحرير الأسواق المتوسطية أمام الصادرات الأوروبية، فسوف يقود ذلك إلى تركز الاستثمارات في الشمال، مع تصدير إلى الجنوب، خاصة إذا استمرت أوضاع عدم الاستقرار وتخلف العنصر البشري بسبب ضعف التنمية البشرية.
- أن التدفقات التجارية والرأسمالية قد لا توازي حجم التحويلات التي يعيدها العمال المغتربون، إذا استمرت الهجرة المؤقتة، بينما تتراجع التحويلات إذا اقتصر الأمر على توطين هجرة دائمة.
- أن الخبرة الدولية التي أثبتتها دراسات منظمة العمل الدولية[66]، تشير إلى أن تقديم معونة مجدية أفضل من محاولات تقييد الهجرة، وهو ما يهدم ركنا هاما من أركان مبدأ المشاركة.

يضاف إلى ما تقدم أن تركيز المعونات على إعادة تأهيل الصناعة بدعوى جعلها قادرة على مواجهة المنافسة الأوروبية، يقود في الواقع إلى احتواء الاقتصادات المتوسطية، وتأكيد الروابط بينها

وبين المنشآت في دول المركز، وهو أمر دعا إليه إعلان برشلونة صراحة. ويبقى السؤال: هل ما تحتاجه الدول المتوسطية هو مزيد من توثيق العلاقات مع أوروبا، أم أنها بحاجة إلى تنويع علاقاتها الخارجية، وتعزيز تجارتها مع الدول العربية والنامية بوجه عام ؟ بعبارة أخرى: هل نحن بحاجة إلى مزيد من الاندماج في الاقتصاد الأوروبي أم إلى رفع القدرة التنافسية في الأسواق العالمية عامة ؟ وحتى يتحقق هذا أو ذاك، هل السبيل هو مزيد من تحرير الأسواق، أم تحرير طاقات الإبداع لدى البشر، وهو ما يعني تعزيز ما تتجاهله اتفاقيات الشراكة، وهو التنمية البشرية المتواصلة. يضاف إلى ما تقدم أن الاتحاد الأوروبي سوف يكون قادرا على تنفيذ اتفاقية صاغتها أجهزته العتيدة، وتعتمد على مفاهيم أوروبية، وشروط المواصفات والجودة التي يحددها. بل إن الاتفاقيات تعطي مرجعية إلى بعض مواد معاهدة روما، وتعطي المفوضية سلطات واسعة، وهو ما يعني خضوع الدول المتوسطة لسيطرة الاتحاد وتطبيقا لبعض شروط معاهدته، دون الاستفادة من التوازن الذي تحققه شروط أخرى.

وفوق هذا وذاك، أنه بينما ينطلق الاتحاد في تكامله من مفهوم إقليمي يعطي وزنا للتقارب الثقافي والاندماج الاجتماعي بين أعضائه، فإن ما يطرحه على الدول المتوسطية ينفي تحقق هذه الأمور معها وهو ما يحدث خللا في الأعباء والمنافع. فبينما يبدو ما هو مطروح متفقا مع النظرية التقليدية مع الاكتفاء بأول مراحلها، إلا أنه يتفق مع المنهج البديل من حيث التوقف عند المنطقة الحرة، مع قصر حرية الانتقال على رأس المال دون البشر. ولا يبدو أن الاتحاد الأوروبي على استعداد للعمل كمرتكز لإصلاح السياسات الاقتصادية، على النحو الذي تعرضه الولايات المتحدة في النافتا. ومع ذلك فإن المطروح يتجاوز المنهجين من حيث فرضه منظوره السياسي والأمني والاجتماعي دون أن يكون هذا بصدد تحقيق تكامل إقليمي كامل، فهو إدماج لا اندماج. ومن ثم يثور السؤال حول الداعي إلى تضمين الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية في اتفاقية محورها اقتصادي، وما يمكن أن يترتب على ذلك من تلاعب الجانب الأوروبي بشروط الاتفاقية للتحرر من التزاماته بدعوى خرق بعض البنود، كما هي عادة الدول الغربية في إثارة عدم احترام حقوق الإنسان كلما تأزمت أمورها الاقتصادية. بعبارة أخرى فإن الاتفاقيات بدلا من أن تحقق التكافؤ الذي يفهم من مبدأ المشاركة، تضيف إلى عدم التكافؤ أبعادا جديدة.

كذلك يلاحظ أن عرض الجوانب المذكورة لا يستند إلى رغبة في جعلها أساسا للتعاون، بل هي في حقيقة الأمر تعبير عن مشاكل تؤرق الطرف الأوروبي، ومن ثم فهي أبعد ما تكون عن أولويات التنمية التي يفترض أن يخدمها التعاون الإقليمي. على أن هذا لا يعني إلقاء مسئولية التنمية على تنظيم يضم دولا متفاوتة في مستويات التنمية وفي الأهداف؛ ما نقصده هو أنه لو أن الدول المتوسطية قامت بدراسة جادة لمتطلبات التنمية فيها، وطرحت صيغة للتعاون مع الدول الأوروبية، لجاءت الصياغة مختلفة بالكامل عما يجري التفاوض حوله. فما يسعى إليه الجانب الأوروبي هو تأمين حق النفاذ إلى الأسواق العربية لمنشآته ومنتجاته وأمواله، على أن يصحب ذلك إعادة هيكلة دول الجنوب اقتصاديا واجتماعيا لتمكينه من ذلك[67]. ولقد اهتمت الأجهزة العربية بمناسبة قمة كوبنهاجن للتنمية

الاجتماعية (6-1995/3/12) بإعداد "الإعلان العربي للتنمية الاجتماعية"[68]، وهو إعلان أخذ بالأولويات التي ساهمت في تحددها الدول الأوروبية، وواضح أن القضايا التي اهتمت بها اتفاقيات المشاركة لم تعط وزنا للتفاهم الدولي حول التنمية الاجتماعية، بينما أخذت جوانب محدودة من إعلانات مؤتمرات دولية بما في ذلك مؤتمر السكان والتنمية والمرأة، بصورة انتقائية. وينشئ هذا تعارضا بين التوجهات التي تطرح على المستوى الإقليمي وما يتقرر عالميا. وهكذا نجد أن الإطار المتوسطي يسعى إلى المحافظة على الهوية الأوروبية، التي لا تداني الهوية العربية في مقوماتها، وإلى صبغ الأخيرة بها، متجاهلا إمكانية تعزيز الإسهام العربي في تقدم المجتمع الدولي، والاستفادة من التراث التاريخي الذي جعل الثقافة المتوسطية نعبر عن تفاعل عربي متوسطي ساهم في بناء الحضارة الأوروبية ذاتها[69]. وأخيرا فإنه بدلا من أن تسعى الدول المتوسطية (العربية) إلى استخدام المسار متعدد الأطراف لتعزيز المسار الثنائي، نجدها تتجاهل التنسيق في الأول، وتعمد إلى التنافس معا في الثاني، وهو ما يضعفها جميعا.

رابعا – إعادة تشكيل "المجتمع المدني" في إطار دولي

إذا كانت المشروعات السابقة تمثل صيغا مطروحة من جهات رسمية بغرض إقامة كيانات إقليمية تتقاطع مع الإقليم (الوطن) العربي، وتتنافس أو تتكامل مع بعضها البعض في الحدود التي تعينها مصالح الأطراف الساعية إلي تأسيسها، فإن هناك تشكيلات تتم في سكون في معظم الوقت، قوامها الدعوة إلى ما يسمى "المجتمع المدني"، الذي تتنوع وحداته. فهناك الجمعيات الأهلية التي تهتم بخدمة مجتمعاتها، والتي نشأت بينها وبين الحكومات الوطنية والأطراف الأجنبية علاقات متشابكة تستغلها الأخيرة، كما يتضح من الإشارات الواردة في هذا الشأن في إعلان برشلونة، وما يحث بصورة غير معلنة في المشاريع العالمية والإقليمية الأخرى. فالحكومات تسعى إلى تشديد قبضتها على تلك الوحدات في إطار الصراع على السلطة، والجمعيات تعاني أيضا من نقص الموارد، فإذا بها تجد المعونات الأجنبية تنفتح أمامها، شريطة أن تعيد ترتيبات أولوياتها على نحو محدد. ويصل الأمر إلى ما يقارب عمليات "غسيل الأموال"، حيث توجه المراكز الرأسمالية، بما في ذلك عابرات القوميات" موارد إلى منظمات دولية كالبنك الدولي من أجل تشجيع نشاطات ودراسات بعينها، لتقوم هذه مباشرة أو عن طريق الأمم المتحدة بالإغداق على مراكز بحثية قائمة أو تنشأ خصيصا للترويج لفكر معين، وهو ما يتم أحيانا تحت ستار معونات تخصص لمتابعة المؤتمرات العالمية، وبخاصة مؤتمري السكان المرأة.

على أن أخطر ما يتم في هذا المجال في المجال الفكري هو إقامة مراكز بحثية ذات صبغة معينة كان من أبرزها الدعوة إلى ما يسمى "مبادرة تشجيع البحوث الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" بدعوة من البنك الدولي وبرنامج المتحدة الإنمائي والجماعة الأوروبية (؟) ومؤسسة فورد الأمريكية. وأشرف على الإعداد مجموعة من أربعة أحدهم هو "لين سكوير" من العاملين في البنك، إضافة إلى حبيب المالكي (المغرب) وسعيد النجار (مصر) وسمير مقدسي (لبنان)، وثلاثتهم أعضاء "الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية" بينما قام أحد العاملين في البنك من أصل عربي (اسحق ديوان)

بدراسة ما يسمى "جدوى إنشاء شبكة باحثين على المستوى الإقليمي. وهكذا عقد أول مؤتمر علمي للمبادرة في فندق "السلام" يوم 6 يونيو/حزيران 1993 (!)، وتم تدشين المبادرة التي أصر النائب السابق لرئيس البنك الدولي، ستانلي فيشر، على ضرورة أن تضم إسرائيل، ولم تكن مدريد قد توصلت إلى شيء بعد. وفي محاولة احتواء الجمعية طلب إلى يوسف صايغ، رئيس الجمعية العربية إلقاء الكلمات الافتتاحية keynotes، كما جرى ترشيحه رئيسا لمجلس الأمناء. غير أن العرب نجحوا في تغيير اسم المبادرة إلى "منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا"، وإن ظل المنتدى يعمل فيما يسمى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ودعا معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي مؤخرا إلى إنشاء "**منتدى التنمية المتوسطية**" MDF ونظم لهذا الغرض مؤتمر يعقد في مراكش[70] في الفترة 12-1997/5/17، بمساعدة الأمانة التنفيذية المنشأة في المغرب في إطار المشروع الشرق أوسطي، وبمشاركة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، وأجهزة بحثية من دول عربية وتركيا، من بينها "منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا"، والمركز المصري للدراسات الاقتصادية. والشعار الذي يرفع هو رفع معدلات الكفاءة الاقتصادية لدى دول المنطقة، انطلاقا من المفهوم الذي يتبناه البنك الدولي للتنمية، اعتمادا على المشروع الفردي، وما يتصل به من صياغة المشروعات وإدارتها وتوفير متطلباتها التكنولوجية، وهو ما يستكمل بما يسمى الإدارة الاقتصادية اللامركزية. ومن هذا المنطلق فإن الحضور يجمع بين صناع السياسات الاقتصادية والقائمين على شؤون التنمية ورجال الأعمال ومراكز البحث. وهكذا تكتمل الحلقة، وتصبح المراكز التي تخدم التنظيم الجديد للاقتصاد العالمي، شبكة مترابطة، وراءها أموال ضخمة، تعرض على الباحثين الشباب أتعابا مغرية للقيام بدراسات في موضوعات منتقاة، وهو ما يوجه تفكيرهم كباحثين ومدرسين ومشرفين على دراسات عليا بعيدا عن قضاياهم الوطنية، وعن المنهج العلمي السليم.

خاتمة

ختاما أعتذر عن الإطالة، ولكني شعرت أن ما يدور اليوم على الساحة العربية هو أنبوبة اختبار يراد بها تجربة لمناهج لا تستند إلى تفكير علمي دقيق، وهو ما يشير إلى اعتقاد بأنه لو أفلح قادة النظام الاقتصادي العالمي الجديد في كسر النواة الصلبة التي تمثلها الهوية العربية، لأمكن فتح الأبواب واسعة للتحكم في باقي مناطق العالم، بدءا من منطقة لها خطورتها بالنسبة للصراع الدولي المقبل بين أقطاب الرأسمالية العالمية، التي تريد إحكام قبضتها على مواردها وثرواتها، بما في ذلك البشر. وإذا كان الفكر العربي انشغل بالمشروعين الشرق أوسطي والمتوسطي[71]، فإن الاثنين يرتبطان بما هو أشد خطورة، وهو تفكيك المجتمع المدني العربي وإعادة بنائه، ليكون أداة طيعة بين أيدي الرأسمالية العالمية. ولعل هذا يكون موضوع ندوة خاصة في المستقبل.

هوامش الدراسة

(1) D. H. Robertson: "The Future of International Trade". *Econ. J.* vol. 48, March 1938, pp. 1-14.

(2) John Stuart Mill: *Principles of Political Economy*. 1848. أنظر أيضا، محمد محمود الإمام: الأهداف الاجتماعية للتخطيط. مذكرة رقم 79، معهد التخطيط القومي، 1961/11/7.

(3) V. Pareto: *Manuel d'Economie Politique.* (1909). وقد استند في تحليله إلى ما أسماه دالة النفع *ophelimité* للمجتمع.

(4) Bhagwati, J., and Anne O. Kreuger: *The Dangerous Drift to Preferential Trade Agreements*. Washington DC. American Enterprise Institute, 1995.

(5) Gunnar Myrdal: *Economic Theory and Under-Developed Regions*. (Gerald Duckworth & Co. Ltd., May 1957)

(6) وتعتمد الدراسات في هذا المجال على البناء النظري الذي أرسى معالمه فاينر. أنظر صص 41–55 من، Viner, J.: *The Customs Union Issue*. Carnegie Endowment for International Peace. 1950.

(7) وفقا للتعبير الذي استخدمه، Lipsey, R. G. and K. Lancaster: "The General Theory of the Second Best". pp. 11-32, *Review of Economic Studies*, 24, 1956.

(8) Bertil Ohlin: *Interregional and International Trade*. (Harvard Economic Studies, Vol. 39 - Cam bridge, Mass., Harvard University Press, 1933).

(9) أنظر محمد محمود الإمام: "تخصيص أم تنمية الموارد ؟"، صفحات 864–923 من، اتحاد الاقتصاديين العرب: وقائع وأبحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الرابع، المنعقد بالكويت في 17–20 مارس (آذار 1973)، الجزء الثالث. (مطابع دار الطليعة، الكويت).

(10) أنظر ملخصا للمدارس التي ظهرت في تلك الفترة في صص 226–230 من، محمد محمود الإمام: "التكامل الاقتصادي: الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي". صص 223–261 من، طاهر حمدي كنعان وإبراهيم سعد الدين عبد الله (محرران): الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادية والواقع العربي - مقاربات نظرية. أعمال المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة 15–1989/5/16. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت تشرين ثاني/نوفمبر 1990. لمزيد من التفصيل أنظر، Michael Hodges (*ed*): *European Integration*. Middlesex, Harmondsworth, Eng., Penguin Books Ltd, 1972.

(11) قام بيلا بالاسا بعرض هذه المراحل في ملحق الفصل الأول من، Bela Balassa: *The Theory of Economic Integration*. (Homewood, Ill.; Richard D. Irwin, 1961). أنظر صفحات 26–28 من، بيلا بالاسا: نظرية التكامل الاقتصادي. ترجمة: محمد عبد العزيز أحمد، وعبد الرحمن شبل حسن، ومحمد الجبالي. (عدد 188 من "اخترنا لك"؛ الدار القومية للطباعة والنشر، 1964/9/11، القاهرة). أنظر أيضا صفحات 96–100 من، د. محمد لبيب شقير: الوحدة الاقتصادية العربية؛ تجاربها وتوقعاتها. الجزء الأول. (مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، أيار/مايو 1986).

(12) أنظر مثلا، CCE: *Livre Vert sur La Politique Sociale Européenne; Options pour L'Union*. Luxembourg, 1993.

(13) كانت نسبة التبادل التجاري بين الدول الأوروبية الست المنشئة للجماعة الأوروبية في 1958 حوالي 37 %، وهي نسبة دون ما كان يمكن أن يسود في ظروف عادية لا تتأثر بما خلفته الحرب من دمار ومتطلبات إعادة التعمير

دفع لاستمرار ارتفاع الاعتماد على الولايات المتحدة.

(14) في 1946 دعا ونستون تشرشل إلى إقامة ولايات متحدة أوروبية، وحينما اتفق الأوروبيون على إقامة المجلس الأوروبي، أشار بشموله لجميع أعضاء الأسرة الأوروبية بحكم تشابهها في التقاليد التي تضم "بلا جدال الآثار التراكمية للفلسفة الإغريقية، والقانون الروماني، والكنيسة المسيحية الغربية، وإنسانية عصر النهضة والثورة الفرنسية. فهم جميعا ورثة للقيم الروحية والخلقية التي تغلغلت من هذه المصادر عبر 25 قرنا". مقتبس في، J. Micallef: *The European Company*. Rotterdam University Press, 1975.

(15) أنظر مثلا، د. سمير أمين: التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة. (ترجمة عادل عبد الهادي؛ دار الحقيقة، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر 1974)، حيث ناقش كتاب "التبادل غير المتكافئ" لأرجيري إيمانويل. أنظر أيضا، Ignacy Sachs: *Foreign Trade and Economic Development of Underdeveloped Countries*. (Asia Pub. House, Bombay, 1965)، الفصل الثاني، صفحات 23–38 لا سيما صفحتي 34–35.

(16) أنظر صفحة 33 من، الموسوعة الاقتصادية السوفيتية؛ الجزء الثاني (موسكو، 1975؛ بالروسية). وهو تعريف مأخوذ عن "البرنامج الشامل لمواصلة وتعميق أشكال التعاون وتطوير التكامل الاقتصادي الاشتراكي" الصادر عن الكوميكون في 1971/7/29. أنظر مثلا، صفحة 29 من، Ewa Ruminska: *The CMEA - Integration of Planned Economies*. (Research Institute for Developing Countries. Warszawa, 1982).

(17) أنظر صفحات 255–270 من، فؤاد مرسي: التكامل الاقتصادي الاشتراكي في مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة. عمّان، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، 1983.

(18) أنظر ص 292 من المصدر السابق.

(19) تشير دراسة أجريت مؤخرا في مركز بحوث السياسة الاقتصادية CEPR إلى أن الاستعمار قد عاق النمو في الدول الأفريقية، وأن الدول التي خضعت للاستعمار البرتغالي والبلجيكي والإيطالي تضررت أكثر من تلك التي خضعت للاستعمارين البريطاني والفرنسي (!!). Graziella Bertocchi and Fabio Ganova: *Did colonization matter for growth ? An empirical exploration into the historical causes of Africa's underdevelopment*. CEPR Discussion Paper No. 1444, September 1996.

(20) فؤاد مرسي، مرجع سابق، صص 263–264 و 270. [التأكيد من جانبنا]

(21) أنظر صص 176–177 من الجزء الأول من، الوحدة الاقتصادية العربية. مرجع سابق.

(22) أنظر القسم السابع، صص 71–86 من، إسماعيل صبري عبد الله: وحدة الأمة العربية: المصير والمسيرة، وبخاصة ص 73. القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1995. [التأكيد في الاقتباس من جانبنا].

(23) أخذت دول جنوب شرق آسيا في بدء عهدها بالاستقلال بنصيحة اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى التابعة للأمم المتحدة، التي رأت أن حداثة الاستقلال تنشئ نزعة إلى التمسك به، وأن الأجدر هو إقامة تنظيمات إقليمية للتعاون على التنمية خاصة في مجال التصنيع. وفي هذا الإطار نشأت جماعة الآسيان ASEAN بصورة مرنة، مما حد من فاعليتها، إلى أن أدرك أعضاؤها أن تحقيق تقدم صناعي فعال يقتضي تطوير هذا التكامل. أنظر مثلا، ECAFE: "Regional harmonization of national development plans and trade cooperation: Approaches to economic integration in the ECAFE region". *Economic Bulletin for Asia and the Far East*, vol XVIII, No. 1, 1967. UN. 67.II.F.21. أنظر أيضا، ECAFE: "Towards Integration in Asia". *Journal of Development Planning*. No. 2. UN, New York, 1970. pp. 115-153.

(24) أنظر مثلا، ص 193 من Cartinus J. Jepma, Henk Jager and Elise Kamphuis: *Introduction to International Economics*. Longman Group Limited, 1996.

(25) أنظر مثلا ص 4 من، Jeffrey Harrop: *The Political Economy of Integration in the European Com*

.*munity*. Hants, England, Edward Elgar, 1989

(26) أنظر مثلا، John Pinder: "The Political Economy of Integration in Europe". *Journal of Common Market Studies*. 25, 1, September, 1986. pp. 1-14.

(27) أنظر مثلا، J. Krieger: *Regan, Thatcher and the Politics of Decline*. Cambridge, 1986. ويعرف هذا التوجه باسم اليمين الجديد New Right. أنظر في مقارنته بالليبرالية التقليدية الفصل 14 من، P. W. Preston: *Development Theory; An Introduction*. Blackwell, 1996.

(28) أنظر مثلا، Julian Le Grand and Saul Estrin (eds.): *Market Socialism*. Clarendon Press, Oxford, 1989.

(29) أنظر مثلا ص 40 من، Roberts, Ben: "The Social Dimension of European Labour Markets". in, Veljanovski, Cento (ed.): *Whose Europe ?*. The Institute of Economic Affairs, London, 1989.

(30) لمزيد من التفصيل أنظر الفصل الرابع، صص 329-383 من، James Angesano: *Comparative Econo mics*، خاصة صص 335-339. Prentice-Hall, Inc., 2nd edition, 1996.

(31) لمزيد من التفصيل أنظر Kees Van Kersbergen and Bertjan Verbeek: "The Politics of Subsidiarity in the European Union". *Journal of Common Market Studies*. 32, no. 2, June 1994. pp. 215-236.

(32) Dewatripont, Mathis *et al*: *Flexible Integration: Towards a More Effective and Democratic Europe; Monitoring European Integration 6*. Centre for Economic Policy Research (CEPR), November 1995. أيضا ص 37 من، محمد محمود الإمام: "العمل الاقتصادي العربي المشترك؛ مفهومه وتطوره". المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الرابع، العدد الثاني، ديسمبر 1994 (معهد التخطيط القومي بالقاهرة)، صص 5-43.

(33) يمكن الرجوع في هذا إلى، المرجع الأخير، صص 33 وما بعدها، وخاصة الجدول (3) ص 35 الذي يقارن بين منهجي التكامل. أنظر أيضا، Robert Z. Lawrence: *Preferential Trading Arrangements; The Traditional and the New*. ECES, Working Paper No. 6, December 1996

(34) أنظر مثلا ص 96 من، محمد محمود الإمام: مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك. المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مايو 1993.

(35) United States Commission for the Study of International Migration and Cooperative Economic Development: *Unauthorized Migration: An Economic Development Response*. Washington DC, July 1990.

(36) أصدر بيرو كتابا في هذا الشأن، Ross Perot & Pat Choate: *Save Your Job, Save your Country. Why NAFTA Must be stopped .. Now !*. نوفمبر 1993.

(37) أنظر مثلا Francois, J. F.: *Anchoring Policy Reform: External Bindings and the Credibility of Reform*. دراسة مقدمة إلى مؤتمر المركز المصري للدراسات الاقتصادية حول *How Can Egypt Benefit from its Partnership Agreement with the EU*. القاهرة 26-1996/6/27. أنظر أيضا، محمد محمود الإمام: "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي". المجلة العربية للبحوث الاقتصادية. العدد السادس، 1997.

(38) أنظر صفحتي 97 و 98 من، مستقبل التنمية العربية، مرجع سابق.

(39) من ذلك ما ردده رئيس تحرير الأهرام القاهرية. أنظر مثلا مقاله الأسبوعي في 1997/3/15.

(40) لمزيد من التفصيل حول أبعاد السوق أوسطية، أنظر، مركز دراسات الوحدة العربية: التحديات "الشرق أوسطية"

الجديدة والوطن العربي. ندوة فكرية، 12–1993/11/13. بيروت، آذار/مارس 1994. وهناء خير الدين (محرر): التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط؛ الاحتمالات والتحديات. مؤتمر قسم الاقتصاد بجامعة القاهرة، 14–1994/5/16. دار المستقبل العربي، القاهرة 1995. "الدورة 80 لمجلس اتحاد الغرف العربية، إقامة سوق عربية مشتركة محور أساسي للتطلع الاقتصادي العربي". العمران العربي، العدد 15، أيار – حزيران، 1995، ص 18–22. أيضا، محمد محمود الإمام (محرر): الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة. أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، 14–1995/11/16. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997 (تحت النشر). كذلك، عبد المنعم السيد علي: "التكامل الاقتصادي العربي والنظام الاقتصادي الشرق أوسطي؛ التناقض والتداخل والبدائل". المستقبل العربي، السنة 19 العدد 214، كانون الأول/ديسمبر 1995. ص‌ص 4–28. وفي الجوانب الثقافية، معن بشور: "السلام والتطبيع الثقافي". المستقبل العربي، السنة 19 العدد 209، تموز/يوليو 1996. ص‌ص 4–12.

(41) أنظر، شمعون بيريس: الشرق الأوسط الجديد. ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ. الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، 1994. وبنيامين نتنياهو: مكان تحت الشمس. ترجمة محمد عوده الدويري. دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمّان. الطبعة الثانية، 1996.

(42) فالدول الثلاث تنتمي إلى إقليم الغال البلجيكي الذي يضم أيضا شمال فرنسا ومناطق من سويسرا ومع ذلك لم يطلق على تجمعه الاسم الجغرافي. وفي ختام الحروب النابليونية تقرر في مؤتمر فينا، 1915، إعادة توحيد بلجيكا وهولندا وإنشاء لكسمبورج كدوقية كبرى، ويحكمها جميعا ملك هولندي هو ويليام الأول البروتستانتي، وهو ما رفضه البلجيكيون الكاثوليك. وأعقب قيام ثورة 1830 في فرنسا، ثورة البلجيك ومعهم لكسمبورج، وأعلنت بلجيكا استقلالها، الذي اضطرت هولندا للاعتراف به في النهاية. وفي 1839 انفصل الجزء الشرقي من لكسمبورج ثم انضم إلى الاتحاد الجمركي الألماني (الزولفرين). ودخلت في اتحاد اقتصادي مع بلجيكا في عام 1921، وحالت معارضة بريطانية أمريكية دون إقامة منطقة تجارة حرة مع هولندا في 1933، فتأجل الاتحاد الثلاثي إلى الأربعينات. وكان تطلّع هذا الاتحاد لإقامة جماعة أوروبية مرجعه هو الشعور بأنه جزء من مجتمع (غالي) أكبر، وأن مصلحة أعضائه تدعو لاتحاد أوروبي. وإذا كانت بلجيكا هي محور الحركة في الإقليم، فلا يجب أن ننسى أنها مارست الاستعمار خارجه، في أفريقيا على نحو سبب انهيار منطقة من أغنى مناطق العالم، تضم زائير ورواندا وبوروندي.

(43) أنظر الصيغة الواردة في ص 50 من، شفيق الحوت: اتفاقية غزة-أريحا أولا؛ الحل المرفوض. ورقة رقم 2 من أوراق الاستقلال. دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت، 1994.

(44) ظلت الرعاية البريطانية ومعها مظلة فرنسا التي كانت تماطل في الانسحاب من مستعمرات في الوطن العربي قائمة حتى 1956، إلى أن نجحت الولايات المتحدة في إقصائهما، كرموز للاستعمار القديم، لتحل محلهما كراعية للاستعمار الحديث. وبالتالي يظل الصراع مع إسرائيل في إطاره العالمي صراعا مع استعمار رباعي: مع قويتين استعماريتين، الرأسمالية العالمية من ناحية، والصهيونية العالمية من ناحية أخرى؛ ويستخدم الأسلوبين، المباشر بالاستيطان، وغير المباشر بترسيخ أسس عدم التكافؤ الاقتصادي. أنظر مثلا، محمد محمود الإمام: "جوهر القضية الفلسطينية وموقعها من حركة التحرر العربية"، ص‌ص 333–378 من، ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي: ندوة الأمة العربية وتحديات العصر. بيروت 10/31–1990/11/4.

(45) ويلاحظ أن القاسم المشترك بين أصحاب هذه المدرسة هو الانتماء إلى الليبرالية الحديثة. وفي البداية اقتبس د. سعيد النجار عبارة ديجول الشهيرة "سلام الشجعان". ولعل العنوان الذي اتخذه عبد المنعم سعيد: ".. بدلا من الخوف"، لمقاله ص‌ص 59–81 من، أوراق الشرق الأوسط، العدد الثاني عشر، يونيو 1994، يوحي بمضمونه. ويلاحظ

أن الكاتب الأخير، بموقعه في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كان من مجموعة كوبنهاجن التي أنشأت تحالفا من أجل السلام، مؤازرا للأستاذ لطفي الخولي، الذي يعمل رئيس تحرير المصدر الذي نشر فيه المقال (وهو فصلية يصدرها المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط).

(46) استنادا إلى نصوص توراتية، التوراة منها براء، ولأسانيد أخرى اجتهد في حشدها نتنياهو ليجد لإسرائيل مكانا بين الأمم أو تحت الشمس. أنظر كتابه بهذا الاسم المشار إليه سابقا. بل إن الصهاينة نجحوا في جعل المحرقة holocaust ذكرى متجددة تعذب الضمير (؟) الغربي، وفي استصدار قوانين في دول متحضرة (؟) "تجرم معاداة السامية"، وهو ما يؤكد وجود هذه النزعة لدى شعوبها، وهو واقع يلمسه من يخالط الكثير من شرائح الشعوب الأوروبية. والغريب أنه في نفس الوقت تتردد دعاوى صراع الحضارات، ويعتبر تجريح أديان وقوميات أخرى نوعا من حرية التعبير عن الرأي.

(47) من ذلك القول مثلا بأن المقاطعة يجب أن تزول، لأن ضررها على العرب كان أكبر !! والأدهى أن هذا يتم في إطار نظرة إلى أن المصالح المتضررة تقدّر في إطار تكريس التبعية للرأسمالية العالمية، وللولايات المتحدة أساسا. أنظر في موقف الدول الخليجية في هذا الشأن، نيفين عبد الخالق مصطفى: "المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي". المستقبل العربي، السنة 17 العدد 193، آذار/مارس 1995. ص 1–18.

(48) أنظر الحوار المحتدم حول إعلان كوبنهاجن، الذي حوّل صفحة "الحوار القومي" في جريدة الأهرام إلى حوار شخصي يقوده مفكر مثل لطفي الخولي، له موقع متميز في تاريخ النضال الفلسطيني. ومعنى هذا افتعال معارك فكرية ينشغل بها العرب عن قضاياهم الجوهرية.

(49) أنظر موجز مداخلته، ص 166 من، مصطفى مجدي الجمال: "تقرير عن ندوة 'مخططات التعاون بين إسرائيل والدول العربية؛ من التطبيع إلى الهيمنة؛ رؤية عربية للمواجهة'". المستقبل العربي. العدد 215، كانون أول/ يناير 1997. صص 164–169.

(50) يبدو هذا واضحا في الدراسة التي أعدها خبراء البنك الدولي لأغراض لجان المفاوضات متعددة الأطراف، Diwan Ishac, and Lyn Squire: *Economic Development and Cooperation in the Middle East and North Africa*. MENA Discussion Paper Series No. 9, IBRD. November 1993.

(51) سبق للدار البيضاء أن شهدت "المؤتمر الثاني لرجال الأعمال والمستثمرين العرب" في 1983، بعد أن استضافت الطائف أول المؤتمرات في 1982. أي أن المؤسسات التكاملية العربية، ممثلة بالأمانة الاقتصادية للجامعة، واتحاد الغرف العربية، ومؤسسة ضمان الاستثمار، كانت سباقة إلى حفز رجال الأعمال والمستثمرين، في مؤتمرات ما تزال تعقد بصورة دورية. الفارق هو أن الراعي تغير من الإطار القومي العربي إلى الرأسمالية العالمية. ومن المفارقات أن المغرب استضافت من قبل مهرجان التوقيع على الاتفاقيات الختامية لجولة أوروجواي، فأصبحت هذه الاتفاقيات تعرف باسم "اتفاقيات مراكش".

(52) على نحو ما حاولنا بيانه في: الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربي. دراسة مقدمة إلى ندوة "التطورات العالمية والتحولات المجتمعية في الوطن العربي" المهداة إلى سمير أمين، والتي نظمها مركز البحوث العربية والجمعية العربية لعلم الاجتماع، في القاهرة، 13–1997/3/15.

(53) الغريب أن العراق استخدم مقولتين تدعمان الموقف الإسرائيلي: الأولى الحق التاريخي الذي يبرر به اغتصاب الأرض من أصحابها، والثانية الادعاء بإتباع الكويت سياسات ألحقت أضرارا به، وهو ما يناظر أثر المقاطعة العربية لإسرائيل. وإذا كان ترحيب الولايات المتحدة بهذه الدعاوى يفهم من منطلق المصالح الرأسمالية، فإن وضوح العواقب الوخيمة للإصرار عليها، يحيط تأييد كل من والأردن والمنظمة للنظام العراقي على الاستمرار في خطئه

السياسي لا يفهم إلا في ظل ما أدت إليه تطورات الموقف من تسوية مستبعد منها كل عناصر القوة العربية خاصة العراقية.

(54) مما يلفت النظر أن النظاميين العنصريين في إسرائيل وجنوب أفريقيا ظلا متحالفين، وكان لا بد من أن يتزامن التعديل الذي يطرأ عليهما. وكان هذا التحالف بابا خلفيا لمؤازرة الرأسمالية العالمية لنظام جنوب أفريقيا، رغم ادعاء مقاطعته. وخلال تلك الفترة استطاع النظامان مواجهة المقاطعة بل واستغلالها لبناء قاعدة تكنولوجية متقدمة، لا سيما في الصناعات الحربية، والاستعداد للانطلاق بعد إعلان زوال المقاطعة (العلنية) عنهما.

(55) وهذا هو المقصود بالتنمية البشرية. وقد أجرينا دراسة على مؤشرات هذه التنمية للدول العربية وإسرائيل، أظهرت تخلفا واضحا لدى كل من الدول العربية في مؤشر التعليم، رغم تفوقهم على قرنائهم في مؤشر الدخل (حتى الفقيرة)، بينما تقاربت مؤشرات إسرائيل مع الدول القريبة منها، مع ميلها للتميز في مؤشر التحصيل العلمي، خاصة عدد سنوات التعليم للشخص.

(56) وهكذا حصلت على عقد مع شركة "إنتل" لإنتاج الرقائق chips الخاصة بأجهزة الكمبيوتر التي توزع في جميع أرجاء العالم.

(57) يلاحظ أن الدراسة العلمية التي أجرتها الألكسو (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) تشير إلى أن غالبية الدول العربية، بما في ذلك الخليجية باستثناء أطرافها النائية، تقع ضمن حوض البحر الأبيض المتوسط.

(58) تتسع باتساع المجال الأوروبي، فتشمل دول وسط وشرق أوروبا، وتصبح أكبر منطقة تجارية حرة في العالم.

(59) تحول مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في 1994 إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE، واتسعت عضويته كما شاركت فيه 5 دول متوسطية هي تونس والجزائر والمغرب ومصر وإسرائيل، وأقام مركزا لفض النزاعات في فيينا.

(60) كانت موريتانيا (وهي دولة غير متوسطية) ترتبط بالاتحاد الأوروبي من خلال ميثاق لومي، بينما لم تكن ليبيا بحاجة إلى التسهيلات والتفضيلات التي تضمنتها اتفاقيات السبعينات. ولكنها استبعدت لاعتبارات سياسية، وهو ما عارضته الدول العربية المشاركة في برشلونة.

(61) لمزيد من التفاصيل عن إعلان برشلونة أنظر، الشاذلي العياري: "إعلان برشلونة: تحليل نقدي على ضوء اتفاقية الشراكة الأوروبية التونسية" صص 5–65 من، بحوث اقتصادية عربية، العدد الخامس، ربيع 1996. أنظر أيضا، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"

(62) طالب السفير جمال بيومي، المفاوض المصري حول الشراكة الأوروبية، بنقل جزء من ثروة أوروبا إلى جنوب المتوسط عن طريق الاستثمار (!) أنظر، سامح عبد الله: "فشل اجتماعات مالطا – التعاون الأوروبي المتوسطي في أزمة". الأهرام القاهرية، 1997/4/30.

(63) وفي هذا الإطار نظم المجلس الأوروبي مؤتمرا في بالما دي مايوركا (إسبانيا) 15–1996/10/17 مؤتمرا حول السكان والهجرة والتنمية في منطقة المتوسط. أنظر دراستنا المقدمة إليه بعنوان: *New Strategies for Deve lopment Cooperation*. أنظر أيضا تقرير المؤتمر، Jean-Claude Chasteland: *Report and Concl usions*. (CONFMED 96 COCL. Council of Europe.

(64) يشير السفير المصري الذي كان يشرف على المفاوضات المصرية الأوروبية في مراحلها الأولى، رءوف غنيم: "الشراكة المصرية–الأوروبية". ملحق الأهرام الاقتصادي، 1995/7/17، إلى أن مصر هي التي اقترحت تماثل الاتفاقيات مع كل دول المغرب والمشرق وإسرائيل. ويلاحظ أن الأردن أدرجت رغم أنها غير متوسطية، حيث كان الاتحاد قد عقد اتفاقية معها في 1978 تماثل الاتفاقيات مع باقي الدول المتوسطية.

(65) أنظر " اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، وكذلك الدراسة المقدمة إلى مؤتمر بالما دي مايوركا، مرجعين سابقين. أنظر أيضا، George Tapinos: *Développement, coopération et migrations internationales: L'Union Européenne et le Maghreb.* مقدم إلى نفس المؤتمر.

(66) Bhning, W. R. and M.-L. Schloter-Parades (*eds*): *Aid in Place of Migration. A WEP study*. International Labour Office, Geneva, 1994.

(67) وهو ما ينطبق عليه ما أسميناه "النفاذ إلى المجتمعات. أنظر، "الجات والعرب من النفاذ للأسواق .. إلى النفاذ للمجتمعات". الأهرام القاهرية، 1994/9/21.

(68) الإسكوا: تقرير عن اجتماع الخبراء التحضيري حول الإعلان العربي للتنمية الاجتماعية، عمان 29–1994/9/22. الأمم المتحدة، نيويورك، 1995/9/6. (E/ESCWA/SD/1995/3).

(69) على نحو ما بينه جورج قرم في دراسته المقدمة إلى مؤتمر مايوركا سالف الذكر: Le *développement économique dans la region méditerrnnée: approche historique et problématique*.

(70) أنظر، عاطف عبد الله: الأهرام القاهرية، 1997/4/30. ومرة أخرى نجد المغرب ضالعة في استضافة تنظيمات تتقاطع مع الإطار العربي.

(71) أنظر مقارنة حديثة أعدها محمد الأطرش: "المشروعات الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي". المستقبل العربي، السنة 19 العدد 210، آب/أغسطس 1996. صص 4–29.